شواهد النمر بن تولب في التراث النحوي
جمع ودراسة

د. صلاح عبد المعز أحمد العشيري
الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم جامعة الفيوم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد الهادي الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أمّا بعد:

فقد اهتم النحويون بالشعر العربي اهتمامًا بالغًا بوصفه مصدرًا رئيسًا من مصادر الاحتجاج، بل كان الدعامة الأولى لهم، فبَنَوا قواعدهم وأحكامهم على ما ورد منه، بالإضافة إلى القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب المنثور.

وقد كان الشعر معينًا ومنهلًا، نهل منه النحويون، واستنبطوا منه القواعد، وأثبتوا من خلاله الأحكام النحوية والصرفية التي تضمن سلامة اللفظ والتركيب، "حتى لقد تخصصت كلمة (الشاهد) فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط. ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر، ولا تهتم بما عداه".[1]

وقد قسّم العلماء الشعراءَ على أربعة أقسام:

"الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: المخضرَمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق

الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس"[2].

[1] البحث اللغوي عند العرب، ص٤٢.

[2] خزانة الأدب ج١ص٥ -٦.

ونصُّوا على أن الطبقتين الأوليين يستشهد بشعرهما إجماعًا. وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الرضي[1].

وتعنى هذه الدراسة بشاعر من الشعراء المخضرمين، هو النَّمِر بن تولب الصحابي المشهور– رضي الله عنه -، لإبراز جملة الشواهد التي استشهد بها النحويون من شعره، مع دراستها وبيان أثرها في التقعيد النحوي.

والنَّمِر: هو النَّمِر بن تَوْلَب بن زهير بن أُقَيْش العُكْليّ[2]، يكنى بأبي ربيعة[3]، وبأبي قيس[4]،أدرك الإسلام وهو كبير، فأسلم وحسن إسلامه، ووفد على النبي – صلى الله عليه وسلم – مسلمًا، فكتب له كتابًا كان في أيدي أهله[5].

كان النمر بن تولب جوادًا لا يكاد يمسك شيئًا، فقد كان واسع العطاء، كثير القِرَى، وهّابًا لماله[6]، وعمر طويلا، قال أبو حاتم السجستاني: "وعاش النمر بن تولب بن أُقَيْش العُكْلي مائتي سنة حتى أنكر

---

[1] انظر: السابق ج١ص٦ -٧، وانظر كذلك: الاقتراح للسيوطي ص١٤٤ -١٤٥.

[2] انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ص١٥٣١ -١٥٣٢، وشرح أبيات المغني ج١ص٣٩٣، والعُكْلي: نسبة إلى عُكْل (بضم العين وسكون الكاف) وهي قبيلة بدوية (انظر: الأنساب للسمعاني ج٩ص٣١، واللهجات العربية في التراث ص٦٦٥).

[3] انظر: شرح شواهد المغني ص٦٦.

[4] انظر: شعراء إسلاميون ص٣٠٠.

[5] انظر: الاستيعاب ١٥٣٣ -١٥٣٥، وسمط اللآلئ للبكري ج١ص٢٨٥، وشرح شواهد المغني ص٦٦.

[6] انظر: طبقات فحول الشعراء، ص١٦٠، والاستيعاب ص١٥٣٣، وشرح أبيات المغني ج١ص٣٩٣.

بعض عقله"[1]، وأُلقي على لسانه: اِصْبَحوا الراكبَ، اِغْبِقوا الراكبَ، لعادته التي كان عليها[2].

وقد وُصِف النمر بن تولب بأنه شاعرٌ مُقِلٌّ، فصيحٌ، جريءٌ على المنطق، وكان أبو عمرو بن العلاء يسميه: الكَيِّس؛ لحسن شعره، وكثرة أمثاله، وكان يشبه شعره بشعر حاتم الطائي[3]. وقد وضعه ابن سلام في الطبقة الثامنة من فحول الجاهلية، مع عَمْرو بن قَمِيئَة، وأَوْس بن غَلْفاء، وعوف بن عطية بن الخَرِع[4]. قال أبوعبيدة: "كان النمر شاعر الرِّباب[5] في في الجاهلية، ولم يمدح أحداً ولا هجا"[6]، فلا يوجد في شعره مدح إلا للنبي للنبي صلى الله عليه وسلم[7]. وذكر حماد الراوية أن النمر بن تولب كان كثير البيت السائر والبيت المتمثل به[8]. توفي النمر بن تولب نحو السنة الرابعة عشرة من الهجرة المباركة (٥١٤ه)[9].

وتقتصر هذه الدراسة على الشواهد النحوية للنمر بن تولب في التراث النحوي، ودراسة القضايا التي تثيرها، لإبراز أثرها في التقعيد النحوي، وقد اعتمدت في جمع هذه الشواهد على بعض المعاجم التي

---

[1] المعمرين من العرب ص٦٣.

[2] انظر: طبقات فحول الشعراء، ص١٦٢، والشعر والشعراء ج١ص٣٠٩، ومعنى اصبحوا الراكب: اسقوه الصّبوح، وهو ما يُشرب بالغداة، واغبقوا الراكب: اسقوه الغَبوق، وهو ما يُشرب بالعشيّ (انظر: اللسان، صبح، ج٢ص٥٠٣).

[3] انظر: طبقات فحول الشعراء، ص١٦٠، والأغاني ج٢٢ص١٩١، والاستيعاب ص١٥٣٣، وسمط اللآلئ ج١ص٢٨٥، وشرح أبيات المغني ج١ص٣٩٣.

[4] انظر: طبقات فحول الشعراء، ص١٥٩.

[5] الرِّباب – بكسر الراء – حِلْف مكون من خمس قبائل، هي: ضبّة، وثَوْر، وعُكْل، وتيم، وعديّ، وسموا جميعًا باسم الرِّباب؛ لأنهم أدخلوا أيديهم في رُبٍّ – وهو الطلاء الخاثر – وتحالفوا عليه (انظر: اللسان، ربب، ج١ص٤٠٣، واللهجات العربية في التراث، ص١٧٧).

[6] شرح أبيات المغني ج١ص٣٩٣، وانظر: الاستيعاب ص١٥٣٣.

[7] انظر: الاستيعاب ص١٥٣٣.

[8] الأغاني ج٢٢ص١٩٦ -١٧٩، وانظر: الشعر والشعراء ج١ص٣١٠.

[9] انظر: الأعلام ج٨ص٤٨.

تخصصت في حصر الشواهد كمعجم شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية للدكتور إميل بديع يعقوب، ومعجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنّا جميل حدّاد.

أما تخريج الشواهد فقد اعتمدت فيه على ديوان النمر بن تولب بتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، وقد نشره ضمن كتابه (شعراء إسلاميون)، بالإضافة إلى كتب النحو والأدب المختلفة التي أوردت هذه الشواهد منسوبة له، أو بدون نسبة، مع الاهتمام بذكر الروايات المختلفة في الأبيات الشواهد إن وجدت. ومما يجدر ذكره أن اللغويين والنحاة قد صرحوا بأن تعدد الروايات في البيت الواحد لا يسقط حجيتها، وأن كل رواية – ما دامت قد نقلت عن ثقة – يصح الاستشهاد بها[1]، يقول البغدادي: "وربما روي البيت الواحد من أبياته (يقصد سيبويه) أو غيرها على أوجه مختلفة، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها، ولا ضير في ذلك؛ لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يوجب ذلك قدحًا فيه ولا غضًا منه"[2].

وحرصت في كل شاهد على أن أَنُصّ على من استشهد به من النحويين، سواء أنسبه إلى النمر أم لم ينسبه؛ لإبراز اهتمامهم بشواهده، وحرصهم على الاحتجاج به. وقد اعتمدت في دراسة المسائل التي تثيرها هذه الشواهد على أمهات كتب النحو ابتداءً بكتاب سيبويه في القرن الثاني الهجري، وانتهاء بكتب الحواشي، كحاشية الصبان وغيره في القرن الثالث عشر الهجري، محاولًا الإدلاء برأي ما أمكن.

وقد أحصيت في هذه الدراسة عشرين شاهدًا نحويًا انتظمت خمسًا وعشرين مسألة نحوية؛ إذ قد يكون في البيت الواحد أكثر من شاهد نحوي كما سيتضح من خلال دراسة المسائل النحوية التي تثيرها هذه

[1] البحث اللغوي عند العرب، ص٤٣.

[2] خزانة الأدب ج١ص١٧.

الشواهد. واتبعت في ترتيب هذه المسائل ترتيب ابن مالك في ألفيته المشهورة.

واقتصرت في هذه الدراسة على ما تأكدت نسبته للنمر بن تولب، فاستثنيت ما ترددت نسبته بين النمر وبين شاعر آخر، فأخرجت بذلك بيتين فقط من نطاق هذه الدراسة؛ لرجاحة كونهما لغيره لا له، وهما:

١ إني بحبلك واصلٌ حَبْلِي وبريش نَبْلِك رائِشٌ نَبْلِي

٢ مضت مائةٌ لعامٍ ولدتُ فيه وعشرٌ بعد ذاك وحِجّتانِ

فأما البيت الأول فهو لامرئ القيس في ديوانه[١]، وقد نسبه الأعلم الشنتمري لامرئ القيس، ثم قال: ويُروَى للنمر بن تولب[٢]. والبيت في ملحق ديوان النمر[٣]، وقد خطّأ محقق الديوان نسبة البيت إلى النمر بن تولب، وأكّد نسبته لامرئ القيس لوجوده في ديوانه.

ومما يؤكد عدم نسبته للنمر أيضًا أن الأعلم نفسه روى بعده:

ما لم أَجِدْكِ على هُدَى أَثَرٍ يَقْفو مَقَصّكِ قائِفٌ مِثْلِي

ولم يرد لهذا البيت ذكر في ديوان النمر، في حين نجدهما معًا في ديوان امرئ القيس في الموضع المشار إليه.

وأما البيت الثاني فقد نُسِب للنابغة الجعدي في الشعر والشعراء[٤]، والأغاني[٥]، وشرح شواهد المغني[٦]، وخزانة الأدب[١]، وشرح أبيات المغني[٢]،

---

[١] ص٦٤٩.

[٢] تحصيل عين الذهب ص١٣٥.

[٣] انظر: شعراء إسلاميون ص٤٠٥. وهناك نسخة أخرى من ديوان النمر بن تولب جمع وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، وقد خلت من هذا البيت.

[٤] ج١ص٢٩٤.

[٥] ج٥ص٧، وفيه (أتت) مكان (مضت).

[٦] ص٣١١.

وهو في ديوانه[٣]. ونُسِب للنمر بن تولب في الدرر اللوامع فقط[٤]، وليس في ديوانه، ولا في ملحق ديوانه، مما يرجح نسبته للنابغة الجعدي.

وفيما يلي دراسة المسائل النحوية الواردة في شعر النمر بن تولب:

١ـ مجيء خبر المبتدأ جملة مصدَّرة بـ(سوف)

يأتي خبر المبتدأ مفرداً وجملة، والجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية، ويجوز عند النحويين – اتفاقًا – أن تدخل السين أو سوف – وهما حرفا تنفيس – على الجملة الفعلية الواقعة خبرًا إذا كان المبتدأ عامًا، كما في قول لبيد:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهيةٌ تَصْفِرُ منها الأنامل[٥] [الطويل]

أو اسمًا لـ(إنّ) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ (مريم/٩٦)[٦]. أما في غير ذلك فقد اختلفوا فيه، فالجمهور يجيز مجيء جملة الخبر مسبوقة بالسين أو سوف، فيجوز: زيدٌ سيقوم، أو سوف يقوم[٧]، مستدلين بقول النمر بن تولب:

---

[١] ج٣ص١٦٨.

[٢] ج٧ص٢٥٣ -٢٥٤.

[٣] ص١٧٨.

[٤] ج١ص٤٧٨.

[٥] تخليص الشواهد ص٤٤، وانظر البيت في: الإنصاف ج١ص١٣٩، المسألة الخامسة عشرة، وشرح المفصل لابن يعيش ج٥ص١١٤، ومغني اللبيب ج١ص٣٠٦، وهمع الهوامع ج٣ص٣٣٩، وخزانة الأدب ج١ص٩٤، ج٦ص١٥٥، والدرر اللوامع ج٢ص٥٥٠.

[٦] انظر: نتائج الفكر للسهيلي ص٩٤، وتخليص الشواهد ص٤٤.

[٧] انظر: التذييل والتكميل ج٤ص٢٦، وتخليص الشواهد ص٤٥، والمساعد ج١ص٢٣٠، والهمع ج١ص٣١٥.

فَلَمّا رَآتْهُ أَمّنا هانَ وَجْدُها وقالت: أَبُونا هكذا سَوْفَ يَفْعَلُ[1] [الطويل]

فـ(أبونا) مبتدأ، خبره جملة (سوف يفعل). ومنع ذلك ابن الطراوة[2]، قال: لم يُسمَع: زيدٌ سيقومُ[3]، وأيّده تلميذه السهيلي فقال: "فإن أدخلت (إنّ) على الاسم المبتدأ جاز دخول السين في الخبر ... فأما مع عدم (إنّ) فيقبح ذلك. وهذا مذهب الشيخ أبي الحسين رحمه الله ... وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله تعالى: (وَالّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) (النساء/٥٧، ١٢٢) فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية. فقرأت: (إِنّ الّذِينَ كَفَرُواْ ...)[4]الآية (النساء/٥٦)، فضحك وقال: قد كنت أفزعتني؛ أليست هذه (إنّ) في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناب تكرار العامل؟ فسلمت له وسكتّ"[5].

والحق أن تسليم السهيلي وسكوته ليس في محله؛ فقد وقعت الجملة المصدرة بعلامة استقبال خبرًا للمبتدأ في بيت النمر المذكور، وليس قبلها (إنّ)، كما ورد ذلك في كثير من الآيات القرآنية وليس قبلها (إنّ) أيضًا، كما في قوله تعالى: (وَالْمُؤْتُونَ الزّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) (النساء/١٦٢)، وقوله تعالى: (فَأَمّا الّذِينَ آمَنُواْ بِاللّهِ وَاعْتَصَمُواْ بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مّنْهُ وَفَضْلٍ)

---

[1] البيت للنمر في ديوانه ص٣٧١، وحاشية يس على التصريح ج١ص١٦٠، وشرح أبيات المغني ج٥ص٨، وفيه (رَأيَ عَيْنِها) مكان (هان وجدها)، وذكر البغدادي أن جواب الشرط على هذه الرواية محذوف، تقديره: أعجبها، أو أن الواو زائدة، و(قالت) هو الجواب (انظر: السابق ج٥ص١٣)، والبيت بلا نسبة في: البحر المحيط ج٦ص١٩٤، وتخليص الشواهد ص٤٥، وروح المعاني ج١٦ص١١٧.

[2] انظر: نتائج الفكر للسهيلي ص٩٤، وتخليص الشواهد ص٤٤، وحاشية يس ج١ص١٦٠.

[3] انظر: حاشية يس ج١ص١٦٠.

[4] تمام الآية: (إِنّ الّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ إِنّ اللّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا).

[5] نتائج الفكر ص٩٤.

(النساء/١٧٥)[١]، وفي هذه الشواهد وغيرها ردٌّ على ما قاله ابن الطراوة من أنه لم يُسمَع.

٢ـ حذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ

يقع خبر المبتدأ جملة، فإما أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى أو لا، فإذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، وإذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى احتاجت إلى رابط يربطها بالمبتدأ. وأصل هذه الروابط: الضمير، ولهذا يُربَط به مذكوراً كـ (زيدٌ ضربته)، ومحذوفًا كقراءة ابن عامر: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) (الحديد/١٠)[٢].

وقد استشهد سيبويه[٣]، وابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، وغيرهم[٨]، على حذف الضمير الرابط المجرور بحرف جر يدل على على الظرفية بقول النمر بن تولب:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لنا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ[٩] [المتقارب]

---

[١] انظر شواهد أخرى في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، القسم الأول، ج٢ص١٨٢.

[٢] انظر: مغني اللبيب ج٥ص٥٧٧، وانظر القراءة في: السبعة في القراءات ص٦٢٥، والبحر المحيط ج٨ص٢١٨، وقراءة الجمهور: (وَكُلًّا) بالنصب على أنها المفعول الأول لـ (وعد).

[٣] انظر: الكتاب ج١ص٨٦.

[٤] انظر: شرح التسهيل ج١ص٣١٢، وشرح الكافية الشافية ص٣٤٦.

[٥] انظر: التذييل والتكميل ج٤ص٣٨.

[٦] انظر: تخليص الشواهد ص١٩٤.

[٧] انظر: المساعد ج١ص٢٣٣.

[٨] انظر: الدرر اللوامع ج١ص١٩٢ -١٩٣.

[٩] البيت للنمر في ديوانه ص٣٤٧، والكتاب ج١ص٨٦، وذكر فيه سيبويه أنه سمعه من العرب ينشدونه، وتحصيل عين الذهب ص١٠٥، وشرح الكافية الشافية ص٣٤٦، وتخليص

والتقدير: نُساء فيه، ونُسَرٌ فيه.

وقد ضعّف البصريون حذف الضمير العائد على المبتدأ؛ فقد حكم عليه سيبويه بأنه "قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام"[1]، واستشهد له بعدة شواهد منها بيت النمر بن تولب المذكور.

وعلّل ابن الشجري ضَعْفَ حذف العائد من الخبر بقوله: "وإنما ضَعُفَ حذف العائد من الخبر لأن الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ إنما هي حديثٌ عنه وأجنبيةٌ منه، فالعائد منها يُعَلّقُها به، ولكنهم شبهوها بالجملة التي تقع وصفًا، كما شبّهوا جملة الصفة بجملة الصلة، من حيث كانت الصفة توضّح الموصوف كما توضح الصلةُ الموصولَ، إلا أنّ الموصول يلزمه أن يوصل، والموصوف لا يلزمه أن يوصف"[2]، وقال في موضع آخر: "فلما كان الضمير متى حذفته من جملة الخبر تسلط الفعل على المبتدأ، ومتى حذفته من جملة الصفة لم يتسلط الفعل على الموصوف ، لأن الصفة كبعض الموصوف، كما أن الصلة كبعض الموصول: جاز حذف العائد من جملة الصفة، وقَبُح حذفه من جملة الخبر"[3].

وقد فصّل أبو حيان القول في هذه المسألة، فذكر أن الضمير العائد على المبتدأ من الجملة التي وقعت خبراً عنه، إما أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجروراً[4]، وما يشغلنا هنا – بحسب بيت النمر المذكور –

الشواهد ص١٩٣ -١٩٤، والمقاصد النحوية ص٥٤٣، والدرر اللوامع ج١ص١٩٢ -١٩٣، وبلا نسبة في: مجمع الأمثال للميداني ج١ص٣٧٠، وأمالي ابن الحاجب ص٧٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢٩٣، ٣١٢، وشرح ابن الناظم ص٨١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ج١ص٥٣٧، والتذييل والتكميل ج٣ص٣٢٧، ج٤ص٣٨، وشرح التسهيل للمرادي ص٢٥٦، والمساعد ج١ص٢٣٣، والهمع ج١ص٣٢٧.

[1] الكتاب ج١ص٨٥.

[2] أمالي ابن الشجري ج٢ص٧٢ -٧٣.

[3] السابق ج١ص٩.

[4] انظر تفصيل ذلك في: التذييل والتكميل ج٤ص٤١ -٤٨.

هو حكم الضمير إذا كان مجروراً بحرف جر، يقول أبو حيان: "وإن كان مجروراً بحرف جر فإما أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا: إن أدّى لم يجز حذفه، نحو: زيدٌ مررت به، وإن لم يؤدِّ جاز، فتقول: السمن مَنَوان بدرهم، التقدير: منوان منه بدرهم"[1].

ولذا فقد حكم أبو حيان على بيت النمر المذكور بعدم جواز حذف الضمير فيه؛ لأنه يؤدي إلى التهيئة والقطع[2]؛ إذ إن حذف الضمير يؤدي إلى تهيئة الفعل للعمل في كلمة (يوم) ونصبها على الظرفية، مع قطعه عن العمل، لأن كلمة (يوم) جاءت مرفوعة. ورجّح أبو حيان أن يكون قوله: (يوم) مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، و(نُساء) و(نُسَرٌ) في موضع الصفة، ويرى أن حملهما على الصفة أولى؛ لأن الحذف منها أقرب من الحذف من أخبار المبتدأ[3].

وقد جاء رفض أبي حيان للحذف هنا تعليقًا على إجازة ابن مالك له، حيث أجاز ابن مالك في شرح التسهيل حذف الضمير إذا عُلِم ونُصِب بفعل أو صفة لفظًا أو محلًا، ومثّل للمنصوب بفعل محلًا ببيت النمر بن تولب على أن التقدير: ويومٌ نُساء فيه، ويومٌ نُسَرٌ فيه[4].

أما في شرح الكافية الشافية فقد أجاز حذف الضمير إذا كان العائد مفعولًا وكان المبتدأ (كلًا) أو شبيهًا بـ (كلٍّ) في العموم أو الافتقار إلى متمم للمعنى، وكذا المشبه (كلًا) بالافتقار إلى متمم دون عموم، ومثّل لهذا الأخير ببيت النمر المذكور[5].

---

[1] التذييل والتكميل ج٤ص٤٦.

[2] انظر: السابق ج٤ص٤٧.

[3] انظر: السابق نفسه.

[4] انظر: شرح التسهيل ج١ص٣١٠ -٣١١.

[5] انظر: شرح الكافية الشافية ص٣٤٦.

ولعل القول بإجازة حذف الضمير المجرور العائد إلى المبتدأ هو الأَوْلَى، فإذا كان سيبويه وغيره من النحويين قد أجازوه في الشعر فإنهم لم يمنعوه في النثر، وإنما حكموا بضعفه فيه، مع أن الأولى إجازته كما فعل ابن مالك، وعدم قصره على الشعر؛ لأنه ليس من ضرورة الشعر حتى يُقصَر عليه، وقد كان بإمكان الشاعر إذا لم يَنْوِ الهاء أن يقول: (ويومًا نُساءُ ويومًا نُسَرّ)، بنصب (يوما)، وهذا لا يؤدي إلى كسر الوزن، فلما رفع مع إمكان النصب دلّ على أنه يريد الهاء[1].

وقد وردت شواهد نثرية تجيز حذف الضمير المنصوب كقراءة ابن عامر: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى) (الحديد/١٠)[2]، وقراءة السُّلَمي وغيره: (أَفَحُكْم الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) (المائدة/٥٠) برفع (أفحكمُ)[3]، ومن ثَمّ يجوز حمل المجرور على المنصوب كما يقول ابن الشجري؛ لاتفاقهما في كونهما فضلتين[4].

وإذا جاز حذف الضمير المجرور فقد اختلفوا اختلافًا آخر: فعن سيبويه أن الجار والمجرور حُذِفا دفعة واحدة[5]، وعن الأخفش أنه حذف الجار، فانتصب الضمير واتصل بالفعل، ثم حذف الضمير كما حذف في قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللّهُ رَسُولًا) (الفرقان/٤١)[6]، ونقل ابن الشجري هذا الرأي عن الكسائي واختاره[7].

---

[1] انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٤٨.

[2] تقدم تخريجها في أول المسألة.

[3] انظر: المحتسب ج١ص٢١٠، والبحر المحيط ج٣ص٥١٦، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، وابن وثّاب، وأبي رجاء، والأعرج، وإبراهيم النخعي. وقراءة الجمهور: (أَفَحُكْمَ) بالنصب.

[4] انظر: أمالي ابن الشجري ج١ص٨.

[5] انظر: الكتاب ج١ص٣٨٦.

[6] انظر: مغني اللبيب ج٥ص٦٠٣ -٦٠٤، ج٦ص٣٧٨.

[7] انظر: أمالي ابن الشجري ج١ص٦ -٧.

٣ـ الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن الإخبار عن غير معيّنٍ لا يفيد[١]، وأجاز النحويون الابتداء بالنكرة إذا أفادت، ولم يذكر سيبويه والمتقدمون غير هذا الشرط للابتداء بالنكرة، وهو تحقق الفائدة،[٢] "ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها"[٣] حتى أنهى بعضهم هذه المواضع – كما يقول ابن عقيل – إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعًا[٤].

ومما ورد من الابتداء بالنكرة قول النمر بن تولب:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لنا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّْ [المتقارب]

وقد استشهد النحويون بهذا البيت على جواز الابتداء بالنكرة، وتعددت آراؤهم حول مسوِّغ الابتداء بها في البيت:

_ فبعضهم اقتصر على تحقق الفائدة بها كابن الناظم[٦].

_وبعضهم جعل المسوِّغ العطف عليه، كابن مالك، حيث قال: "ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر:

غُرابٌ وظَبْيٌ أَعْضَبُ القَرْنِ ناديا بِصَرْمٍ[٥] وصِرْدانُ العَشِيِّ [الطويل]

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢٨٩، وشرح ابن الناظم ص٨٠.

[٢] انظر: الكتاب ج١ص٤٨، ٣٢٨ -٣٢٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٣٤٣، ومغني اللبيب ج٥ص٤٣٩.

[٣] مغني اللبيب ج٥ص٤٣٩، وانظر في هذه المواضع على سبيل المثال: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٣٤٢ -٣٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢٩٠ -٢٩٦، وشرح ابن عقيل ج١ص٢١٦ -٢٢٦، وهمع الهوامع ج١ص٣٢٦ -٣٢٩.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ج١ص٢٢٧.

[٥] البيت تقدم تخريجه في المسألة الثانية.

[٦] انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٨٠ -٨١.

وقول العرب: (شهرٌ تَرَى، وشهرٌ ثَرَى، وشهرٌ مَرْعَى)[٢]، ومنه قول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لنا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ[٣].

وظاهر كلام ابن مالك أن مطلق العطف مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة، وقيّده أبو حيان وابن هشام بأن يُعطَف على النكرة ما فيه مسوغ لجواز الابتداء به[٤].

_ وجعل بعضهم مسوغ الابتداء بالنكرة في البيت: التنويع، كابن أبي الر بيع[٥]، والسيوطي[٦].

_ وجعله بعضهم: التقسيم، كابن هشام[٧].

_ وجعله بعضهم: التفصيل[٨].

وهذه المصطلحات الثلاثة الأخيرة مترادفات؛ فالتنويع يراد به التقسيم والتفصيل[١].

---

[١] البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة في أمالي القالي ج٢ص١٥٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٥٤، وفيه (خَبَّرا بِبَيْنٍ) مكان (ناديا بصرم)، والتذييل والتكميل ج٣ص٣٢٧، وظبي أعضب القرن: إذا انكسر أحد قرنيه، والصرم: القطع، والصردان: جمع صُرَد، وهو طائر يصطاد العصافير.

[٢] انظر قول العرب في: الكتاب ج١ص٨٦، وأمالي ابن الشجري ج١ص١٤٠، ومجمع الأمثال للميداني ج١ص٣٧٠ برقم١٩٩٧، يعنون شهور الربيع، أي: يمطر أولًا، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النَّعَم، وأرادوا: شهر ثَرًى فيه، وشهر تَرَى فيه، وحذف التنوين من (ثرى) و(مرعى) في المثل لمتابعة الفعل (ترى).

[٣] شرح التسهيل ج١ص٢٩٢ -٢٩٣.

[٤] انظر: التذييل والتكميل ج٣ص٣٢٦ -٣٢٧، ومغني اللبيب ج٥ص٤٤٤ -٤٤٥.

[٥] انظر: البسيط ج١ص٥٣٧.

[٦] انظر: الهمع ج١ص٣٢٧.

[٧] انظر: تخليص الشواهد ص١٩٤.

[٨] انظر: التذييل والتكميل ج٣ص٣٢٧، وشرح التسهيل للمرادي ص٢٥٦.

_ وجعل بعضهم المسوغ كون النكرة موصوفة، كالأعلم الشنتمري[٢]، وكذلك ابن الحاجب، حيث جعل للبيت تأويلين: "أحدهما: أن الخبر محذوف، والأخبار كثيرٌ حذفها إذا كان في الكلام دليلٌ عليها، وتقديره: فمن هذه الأيام يومٌ علينا ويومٌ لنا مثله. والثاني: أن يكون قولك: (علينا) هو الخبر، ويكون المصحِّح للابتداء الصفة المعلومة، وتقديره: فيومٌ من الأيام المتقدمة علينا، ويومٌ منها لنا، مثل قولهم: السمن منوان منه بدرهم، فلو لم تقدر (منه) لم يستقم"[٣]. وعلى هذين التأويلين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة.

٤ـ تعدد الخبر لفظًا ومعنًى

قد يتعدد الخبر، فيكون المبتدأ الواحد له خبران فصاعدا، وخبر (كان وأخواتها) في ذلك كخبر المبتدأ، وذلك في الكلام على ثلاثة أقسام[٤]:

القسم الأول: يجب فيه العطف، وهو ما تعدد فيه الخبر لتعدد ما هو له، إما حقيقة، نحو: بنو زيد: فقيهٌ، ونحويٌ، وكاتبٌ، وإما حكمًا كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ (الحديد/٢٠)، لأن الحياة متعددة في المعنى.

والقسم الثاني: يجب فيه ترك العطف، وهو ما تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابط هذا الخبر ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولك: الرمان حلوٌ حامضٌ، بمعنى: مُزٌّ، و: زيدٌ أعسرُ يسرٌ، بمعنى: أضبط، وهو الذي يعمل بكلتا يديه.

---

[١] انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ص٩٨.

[٢] انظر: تحصيل عين الذهب ص١٠٥.

[٣] أمالي ابن الحاجب ص ٧٤٩ -٧٥٠.

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٢٦ -٣٢٧، وشرح ابن الناظم ص٨٩ -٩٠.

وأجاز أبو علي الفارسي في هذا القسم العطف، فعنده أن قول القائل: هذا حلو وحامض جائز[1]، واحتج على ذلك بقول النمر بن تولب:

لُقَيْمُ بنُ لُقْمانَ من أُخْتِهِ فكان ابنَ أُخْتٍ لَهُ وَابْنَما[2] [المتقارب]

وهذا احتجاج في غير محله؛ فليس قوله: (ابن أخت وابنما) مثل: (حلو حامض)، وإنما هو مما تعدد فيه الخبر في اللفظ والمعنى معًا، فهو كقولنا: زيدٌ شاعرٌ وفقيهٌ وكاتبٌ، وهو ما سيأتي في القسم الثالث. ولذلك علّق ابن الناظم على احتجاج أبي علي ببيت النمر على أنه مثل: هذا حلوٌ حامضٌ، بأنه سهوٌ منه[3].

والقسم الثالث: يجوز فيه الأمران (العطف وتركه)، وهو ما تعدد الخبر فيه لفظًا ومعنًى، دون تعدد ما هو له، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار، نحو: هم سُراةٌ شعراء[4]، وإن شئت قلت: هم سراةٌ وشعراء، وقد استشهد ابن الناظم على هذا النوع بقول النمر بن تولب المذكور[5]، حيث ورد بالعطف، فمحل الاحتجاج بالشاهد في

---

[1] انظر رأي أبي علي في شرح ابن الناظم ص٩٠.

[2] البيت للنمر في ديوانه ص٣٨٣، والبيان والتبيين ج١ص١٨٤، والحيوان ج١ص٢٢، والاختيارين ص٢٨٥، ومختارات ابن الشجري ص٧١، وشرح ابن الناظم ص٩٠، واللسان (حمق) ج١٠ص٦٨، وتخليص الشواهد ص٢١٣، ونسبته فيه للنمر ص٢٢٠، والمقاصد النحوية ص٥٥٧، وشرح شواهد المغني ص٦٦، وشرح أبيات المغني ج١ص٣٨٦، والخزانة ج١١ص١٠٢، وبلا نسبة في: كتاب الكُتّاب لابن درستويه ص٥٦، وسمط اللآلئ ص٧٤٣، واللسان (لقم) ج١٢ص٥٤٧، ويحكون لهذا البيت حكاية: وهي أن أخت لقمان بن عاد كانت تحت رجل ضعيف أحمق، فولدت له فأحمقت، فأحبّت أن يكون لها ولد كأخيها، فرغبت إلى امرأة أخيها أن تتركها تنام في مرقدها، ليقع عليها، فعسى أن تلد ولداً نجيبًا، فأجابتها، وأسكرتاه، وضاجعته فغشيها فأتت منه بولد، فسمّته لُقَيْم، وكان من أحزم الناس، ولذلك يقول النمر: (فكان ابن أخت له وابنما) (تخليص الشواهد ص٢٢٢).

[3] انظر: شرح ابن الناظم ص٩٠.

[4] سراة: جمع سريّ، وهو الشريف.

[5] انظر: شرح ابن الناظم ص٩١.

هذا القسم كما هو واضح، ولذلك يقول ابن هشام في قوله: (فكان ابن أخت له وابنما): "وكلٌّ من هذين الخبرين مستقلٌّ بمعناه كما في قولك: زيدٌ صديقي وابن عمي، وليس من: حلو حامض"[1]، كما ذكر البغدادي أن قوله: (فكان ابن أخت له وابنما) "دليلٌ على جواز تعاطف الخبرين المستقل كل منهما بنفسه"[2].

٥ـ زيادة (أمسى)

تختص (كان) من بين أخواتها بجواز زيادتها وسطًا باتفاق[3]، وأجاز الكوفيون زيادة (أصبح) و(أمسى) في التعجب، وحكوا: ما أصبحَ أبردَها! وما أمسى أدفأها! يعنون الدنيا[4]، وهو مقيس عندهم[5]. وهذا عند البصريين نادرٌ لا يقاس عليه[6]، وهو مع ذلك خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ أن لا يزاد[7].

وقد أجاز أبو علي الفارسي زيادة (أمسى) و(أصبح)[8]، مستدلًا على زيادة (أمسى) بقول النمر بن تولب:

أَعاذِلَ قُولِي ما هَوِيتِ فَأَوِّبي كثيرًا أرى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي[1]

---

[1] تخليص الشواهد ص٢٢٢.

[2] شرح أبيات المغني ج١ص٣٩٢.

[3] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦٠ -٣٦١، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٠٤، والهمع ج١ص٣٨٠.

[4] انظر رأي الكوفيين في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٤١٥، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٠٥، والتذييل والتكميل ج٤ص٢١٥، والهمع ج١ص٣٨١.

[5] انظر: المساعد ج١ص٢٦٨.

[6] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٤١٥، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٠٥.

[7] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ج١ص٤١٥.

[8] انظر رأي أبي علي في: شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦٢، وشرح الكافية الشافية ص٤١٤.

[الطويل]

فالمعنى: ياعاذلة قولي ما أحببتِ فرجِّعي لَوْمَكِ إياي، فإني أرى ذنوبي عندك كثيرة[٢].

واستدل على زيادة (أصبح) بقول الشاعر:

عَدُوٌّ عَيْنَيْك وشانيهما أصبح مشغولٌ بمشغولِ[٣] [السريع]

فـ (أصبح) زائدة، و(مشغول) خبر للمبتدأ (عدو). وأجاز النحويون في هذا البيت أن تكون (أصبح) ناقصة، حذف خبرها، أي: أصبح كذلك[٤].

وإذا كان ما استدل به أبو علي على زيادة (أصبح) يحتمل تأويله، فإن بيت النمر لا يحتمل إلا أن تكون (أمسى) زائدة فيه، لكنه – على كل حال – لا يقاس عليه؛ إذ لم يرد منه إلا هذا البيت، وما حكاه الكوفيون من

---

[١] البيت للنمر في تخليص الشواهد ص٢٥٢،٢٥٨، وفيه (فإنني) مكان (فأوبي)، ويبدو أنه خطأ من الناسخ؛ لأن ابن هشام فسّره في شرحه للبيت بمعنى (فرجّعي)، فهذا تفسير لـ(أوِّبي)، وقد ذكر المحقق أنه في إحدى النسخ (فأوبي) فهذه الأَوْلَى؛ لاتفاقها مع رواية سائر المصادر. ومع أن ابن هشام قد روى البيت في قصيدته التي ورد بها فقد خلا ديوان النمر منه، فجاءت القصيدة في الديوان خلواً من هذا البيت (انظر: ديوان النمر ص٣٣٣ -٣٣٦)، وقد ورد البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦٢، وشرح الكافية الشافية ص٤١٤، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٠٥، والتذييل والتكميل ج٤ص٢١٦، والهمع ج١ص٣٨١، وشرح الأشموني ج١ص٣٨١، والدرر اللوامع ج١ص٢٢٨.

[٢] تخليص الشواهد ص٢٥٨.

[٣] انظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦٢، وشرح الكافية الشافية ص٤١٤، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٠٥، والتذييل والتكميل ج٤ص٢١٦، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، والهمع ج١ص٣٨١، وشرح الأشموني ج١ص٣٨١.

[٤] انظر: تخليص الشواهد ص٢٥٧.

قولهم: ما أصبحَ أبردَها! وما أمسى أدفأها!، فالأولى قصر زيادة (أصبح) و(أمسى) على ما سُمِعَ، دون القياس عليه.

٦ـ نصب المبتدأ والخبر بـ(ليت)

تنصب (إنّ وأخواتها) المبتدأ وترفع الخبر، هذا هو المشهور في عملها، وسُمِعَ من العرب نصب الجزأين بعدها[١]، وقد استشهد أبو حيان، والسيوطي، على نصب الجزأين بعد (ليت) بقول النمر بن تولب:

أَلا يالَيْتَنِي حَجَرًا بِوادٍ أَقامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي[٢] [الوافر]

حيث نصبت (ليت) اسمها (ياء المتكلم)، وخبرها (حجرًا).

وقد ذكر أبو حيان هذا الشاهد ضمن جملة من الشواهد الشعرية والنثرية بلغت ستة عشر شاهدًا، منها ثلاثة عشر شاهدًا شعريًا، وثلاثةُ شواهد نثرية، على نصب الجزأين بعد (إنّ وأخواتها)، وقد جاء منها عشرة شواهد لنصب الجزأين بعد (ليت) وحدها[٣].

وقد اختلف النحويون حول إجازة نصب الجزأين بعد (إنّ) أو إحدى أخواتها أو عدم إجازته إلى عدة آراء، نلخصها فيما يلي:

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٩ -١٠.

[٢] ورد البيت بهذه الرواية منسوبًا للنمر في جواهر الأدب ص١٧٩، وبلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٥٩، والتذييل والتكميل ج٥ص٢٩، والهمع ج١ص٤٣٢، (وقد استشهد السيوطي بالشطر الأول فقط وهو موضع الشاهد)، والدرر اللوامع ج١ص٢٨٤، والبيت في ديوانه ص٣٩١، والرواية فيه (حَجَرٌ) بالرفع، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

[٣] انظر: التذييل والتكميل ج٥ص٢٧ -٣٠.

١_ أن ذلك يجوز مع (ليت) فقط، وهو رأي الفراء[١]، تشبيهًا لها بأفعال القلوب في العمل[٢].

٢_ أن ذلك يجوز مع (ليت ولعل وكأنّ) فقط، ونُقِل عن الفراء أيضًا[٣].

٣_ أنها كلها يجوز أن تنصب الجزأين، حكى ذلك الشَّلَوْبِين عن جماعة من المتأخرين[٤]، ونُقِل عن بعض الكوفيين[٥].

ويرى المجيزون أن نصب الجزأين بهذه الحروف لغة من لغات العرب، وإلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام[٦]، وابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي[٧]، وابن الطراوة[٨]، وذكر ابن سلام الجمحي في طبقاته أنها لغة العجاج وقومه، حيث قال: "وقال العجاج:

ياليت أيامَ الصِّبـــا رَواجِعـــا

وهي لغة لهم، سمعت أبا عَوْن الحِرْمازيّ يقول: (ليت أباك منطلقًا، وليت زيدًا قاعدًا). وأخبرني أبو يَعْلَى أنّ منشأه[٩] بلاد العجاج، فأخذها عنهم"[١٠].

---

[١] انظر رأي الفراء في: شرح الجمل لابن عصفور ج١ص٤٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٩، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص٣٣٤، والجنى الداني ص٣٩٤.

[٢] انظر: شرح الرضي على الكافية ج٤ص٣٣٤.

[٣] انظر: التذييل والتكميل ج٥ص٢٦.

[٤] انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٨٠٤.

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٩، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص٣٣٤.

[٦] انظر: الهمع ج١ص٤٣١.

[٧] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص١٠، والجنى الداني ص٣٩٤، والهمع ج١ص٤٣١.

[٨] انظر: الجنى الداني ص٣٩٤، والهمع ج١ص٤٣١.

[٩] الضمير في (منشأه) يعود إلى أبي عون الحرمازي، انظر: طبقات فحول الشعراء ص٧٩ هامش (١) للمحقق.

ونص أبو حنيفة الدينوري في كتابه النبات على أن نصب الجزأين بـ (ليت) لغة بني تميم[٢]، وذكر أبو حيان أنه حُكِي عن بني تميم أنهم ينصبون بـ (لعل)[٣].

٤_ أنه لا يجوز نصب الجزأين بعد (إنّ وأخواتها) كلها، وهو رأي الجمهور[٤]، وتأولوا كل ما ورد منه على الحال، أو إضمار فعل، والخبر محذوف[٥]، فالتقدير عندهم في رجز العجاج: ياليت أيام الصبا أقبلت رواجعا، والخبر محذوف[٦]، وفي بيت النمر المذكور ذكروا أن الخبر محذوف، و(حجرًا) منصوب بفعل محذوف، والتقدير: ألا ليتني عدت حجرًا[٧].

وكان الكسائي يقدر (كان) في كل موضع مما ورد فيه نصب الجزأين بعد (إنّ وأخواتها)[٨]، فتقدير بيت النمر عنده: ليتني كنت حجرًا. وقد استحسن ابن مالك هذا التقدير قائلًا: "ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) بعد (ليت) و(إنّ) كثيرًا، كقوله تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ) (النساء/٧٣)، و: (يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا) (النبأ/٤٠)، و: (إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (النساء/٢٩)، و: (إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا) (النساء/٨٦)،

---

[١] طبقات فحول الشعراء ص٧٩، والرجز المذكور في البيت للعجاج في ملحق ديوانه ج٢ص٣٠٦، وشرح شواهد المغني ص٢٣٦، وبلا نسبة في: الكتاب ج٢ص١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ج١ص٤٢٥، والجنى الداني ص٤٩٢، ورصف المباني ص٢٩٨، ومغني اللبيب ج٣ص٥١٢، والهمع ج١ص٤٣٢، والدرر اللوامع ج١ص٢٨٤، ونُسب لرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش ج١ص١٠٤، وليس في ديوانه.

[٢] انظر: خزانة الأدب ج١٠ص٢٣٥.

[٣] انظر: التذييل والتكميل ج٥ص٢٧.

[٤] انظر: الجنى الداني ص٣٩٤، والتذييل والتكميل ج٥ص٢٦، والهمع ج١ص٤٣١.

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ج١ص٤٢٥ -٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٩ - ١٠، ورصف المباني ص٢٩٨، والهمع ج١ص٤٣١، ٤٣٢.

[٦] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ج١ص٤٢٥، والتذييل والتكميل ج٥ص٣١.

[٧] انظر: التذييل والتكميل ج٥ص٣١.

[٨] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص١٠.

و: (وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنّ اللّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا) (النساء/١٢٧)، و: (إِنّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا) (طـه/٣٥)، و: (إِنّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا) (مريم/٤٧)، فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها"[١].

وفي رأيي أن عدم التأويل أولى ما دام هذا الاستعمال قد ورد في لهجة من لهجات العرب، فيقبل ما ورد منه على أنه لهجة، ولا يُتوسّع في استعماله، وإنما يقتصر في الاستعمال على اللهجة الأوسع رواية، بنصب الاسم ورفع الخبر؛ حرصًا على اطراد القاعدة وعدم اضطرابها.

٧ـ استعمال (خال) و(حَسِب) لليقين

أكثر ما تستعمل (خال) و(حَسِب) لغير اليقين، فمن استعمال (خال) لغير اليقين قول الشاعر:

إخالك إن لم تَغْضُضِ الطّرْفَ ذا هوى يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ[٢]

[الطويل]

ومن استعمال (حَسِب) لغير اليقين قوله تعالى: (يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التّعَفُّفِ) (البقرة/٢٧٣).

وقد تستعمل كلٌّ منهما لليقين، وقد استشهد ابن مالك[٣]، والنحويون من بعده كابنه بدر الدين المعروف بابن الناظم[٤]، وأبي حيان[٥]،

---

[١] شرح التسهيل ج٢ص١٠.

[٢] البيت بلا نسبة في: التذييل والتكميل ج٦ص٣٦، وشرح التصريح ج١ص٣٦٣، والدرر اللوامع ج١ص٣٣٥، وشرح الأشموني ج٢ص٢٨، وورد الشطر الأول منه في الهمع ج١ص٤٨٢.

[٣] انظر: شرح التسهيل ج٢ص٨٠ -٨١.

[٤] انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١٤٤.

حيان[1]، وابن هشام[2]، وابن عقيل[3]، والعيني[4]، والسيوطي[5]، والأشموني[6]، والبغدادي[7]، على استعمال (خال) لليقين بقول النمر بن تولب:

فالمعنى: تيقنت في نفسي أن لي اسمًا.

كما استشهد أبو حيان على استعمال (حَسِب) لليقين بقول النمر بن تولب:

شَهِدتُ وَفاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتُنِي فَقِيرًا إلى أَنْ يَشْهَدوا وَتَغِيبي[8] [الطويل]

٨ـ توسط (رأى) القلبية بين المفعولين وإعمالها

يجوز في الأفعال القلبية المتصرفة الإلغاء إذا وقعت وسطًا، نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ، أو آخرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت[9]، وإذا توسطت فقيل: الإعمال والإلغاء سيّان، وهو مذهب الجمهور[10]، وقيل: الإعمال أحسن من

[1] انظر: التذييل والتكميل ج٦ص٣٦.
[2] انظر: تخليص الشواهد ص٤٣٧.
[3] انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢ص٣٣.
[4] انظر: المقاصد النحوية ص٨٤٩، ٨٥١.
[5] انظر، الهمع ج١ص٤٨٢، وشرح شواهد المغني ص٢١٤.
[6] انظر: شرح الأشموني ج٢ص٢٨.
[7] انظر: شرح أبيات المغني ج٧ص٣٤٠.
[8] التذييل والتكميل ج٦ص٣٦، والبيت غير منسوب فيه، وهو للنمر في ديوانه ص٣٣٥، وفيه (فقلت) مكان (فقيرا)، وكتاب الشعر للفارسي ص٤٧٤، وتخليص الشواهد ص٢٥٨.
[9] انظر: شرح الكافية الشافية ص٥٥٦، وشرح ابن عقيل ج٢ص٤٧.
[10] انظر: المقرب ص١١٧، والتذييل والتكميل ج٦ص٥٤، وشرح ابن عقيل ج٢ص٤٧.

الإلغاء[1]، واختاره ابن عصفور في شرح الجمل[2]، وإذا تأخرت فالإلغاء أحسن[3].

وقد استشهد ابن هشام على إعمالها متوسطةً بقول النمر بن تولب:

أَعاذِلَ قُولِي ما هَوِيتِ فَأَوِّبِي كثيرًا أرى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي[4] [الطويل]

فقد أعمل الفعل (رأى) القلبي، فنصب المفعولين (ذنوبي – كثيرًا) مع وقوعه متوسطًا بينهما، وهو جائز كالإلغاء سواء بسواء عند الجمهور، وأحسنُ من الإلغاء عند بعض النحويين كابن عصفور.

وقد علّل ابن عصفور لجواز إعمال الفعل القلبي حال توسطه أو تأخره دون تقدمه بقوله: "إنها – أي الأفعال القلبية – إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنيًا عليها، وإن لم تكن أول الكلام فإنك إن أعملتها قدّرت أيضًا أن الكلام مبنيٌ عليها، وإذا ألغيتها قدّرت أن الكلام مبنيٌ على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذاك الكلام فيما تعلم، أو فيما تظن، أو فيما تزعم، فكأنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ ظننت أو علمت أو زعمت أردت أن تقول أولًا: زيدٌ منطلقٌ، ثم أردت بعد ذلك أن تبين أن ما ذكرته من قولك: زيدٌ منطلق معلوم عندك أو مظنون أو مزعوم، فكأنك قلت عقيب قولك: زيدٌ منطلقٌ، فيما أظن، أو فيما أزعم، أو فيما أعلم"[5].

أما من رجّح الإعمال على الإلغاء حال التوسط فقد علّل هذا الترجيح بأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عاملٌ لفظيٌ، ومَنْ قال:

---

[1] انظر: شرح ابن عقيل ج٢ص٤٧، والهمع ج١ص٤٩٠.

[2] ج١ص٣١٤.

[3] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ج١ص٣١٤، و شرح ابن عقيل ج٢ص٤٧، والهمع ج١ص٤٩٠.

[4] البيت سبق تخريجه في المسألة الخامسة.

[5] شرح الجمل ج١ص٣١٥ -٣١٦.

الإعمال والإلغاء سواء فلأنه عادل قوّتَه تأخيرُه فضعف لذلك، فقاومه الابتداء بالتقديم[1].

وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الأمر ليس على سبيل التخيير، وإنما على سبيل اللزوم، واختاره ابن أبي الربيع[2]، فإذا قصدت أن تبني الكلام على الظن ثم توسّطه اتساعًا أعملت، وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك ألغيت[3].

فالمرجع في ذلك هو إرادة المتكلم نفسه، وهو رأيٌ له وجاهته أيضًا؛ لأنه يخصص لكل دلالة وجهًا إعرابيًا معيّنًا، لكن هذا يصح إذا كان الفعل المستعمل للظن أو الشك، أما إذا كان الفعل المستعمل لليقين كالفعل (رأى) في بيت النمر بن تولب المذكور فإن المعنى يكون على اليقين دائمًا، ومع ذلك أعمل الشاعر فنصب المفعولين، ومن ثَمّ كان رأي الجمهور أولى – عندي -؛ لأن فيه سعةً للمتكلم وفسحةً في التعبير بأي الطريقتين: الإعمال أو الإلغاء، ما دام الاستعمال الفصيح قد ورد بكلتيهما.

٩ـ مجيء الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمًّى واحد

تختص أفعال القلوب – غير (هَبْ) و(تَعَلّم) – بأنها تعمل في ضميرين متصلين لمسمًّى واحد، كعلمتُني فقيراً إلى العفو والرحمة، وظننتَكَ مهملًا، وكقوله تعالى: (كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى. أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى) (العلق/٦ -٧) وأُلحق بهذه الأفعال (رأى الحُلمية)، كقوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) (يوسف/٣٦)، وقوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا) (يوسف/٣٦)، وكذلك (رأى البصَرية)[4]، كقول عائشة – رضي الله

[1] انظر: الهمع ج١ص٤٩٠.

[2] انظر: التذييل والتكميل ج٦ص٥٤ -٥٥، والهمع ج١ص٤٩٠.

[3] انظر: المصدرين السابقين، أنفسهما.

[4] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٩٢، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص١٦٩، ولم يجز ذلك سيبويه في (رأى) البصرية، (انظر: الكتاب ج٢ص٣٦٧).

عنها -: (لقد رأيتُنا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وما لنا من طعام إلا الأسودان)[1]. وأجرت العرب (عَدِمْتُ) و(فَقَدْتُ) مجرى هذه الأفعال، فقالوا: عدمتُني وفقدتُني[2]، وذلك حملًا لهما على (وجد) لأنهما ضِدّاه في أصل الوضع[3].

وقد استشهد العيني[4]، والسيوطي[5]، على مجيء الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متّحِدَي المعنى في (خال) من أفعال القلوب بقول النمر بن تولب:

دَعانِي العَذارى عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعى بِهِ وَهْوَ أَوّلُ[6] [الطويل]

وقد جاء الضميران في البيت للمتكلِّمَيْن (وهما تاء الفاعل وياء المتكلم)، وهما لمسمًّى واحد.

كما استشهد أبو حيان، وابن هشام على مجيء ذلك في (حَسِب) من أفعال القلوب بقول النمر أيضًا:

شَهِدتُ وَفاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتُنِي فَقِيرًا إلى أَنْ يَشْهَدوا وَتَغِيبي[7] [الطويل]

فضميرا المتكلِّمَين في قوله (حسبتُني) لمسمًّى واحدٍ أيضًا.

وقد علل ابن يعيش جواز مجيء ذلك في أفعال القلوب بقوله: "وأما أفعال القلوب التي هي ظننت وأخواتها فإنه يجوز ذلك فيها ويحسن، فيتعدى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني،

---

[1] انظر الحديث بهذا اللفظ في أدب الكاتب ص٤٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر ج٢ص٤١٩.

[2] المفصل للزمخشري ص٢٦٢، وانظر: معاني القرآن للفراء ج٢ص١٠٦.

[3] انظر: شرح الرضي على الكافية ج٤ص١٦٩.

[4] انظر: المقاصد النحوية ص٨٤٩، ٨٥١.

[5] انظر: الهمع ج١ص٤٩٩.

[6] البيت سبق تخريجه وذكر الروايات فيه في المسألة السابعة.

[7] البيت سبق تخريجه في المسألة السابعة.

فتقول: ظننتُني عالمًا، وحسبتَكَ غنيًا؛ وذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني، ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني، لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفًا عنده، فصار ذكره كاللغو، فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني؛ لأن الأول كالمعدوم، والتعدي في الحقيقة إلى الثاني"[1].

وقد منع النحويون مجيء الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمًى واحد في غير هذه الأفعال المذكورة، فلا يقال: شَتَمْتُني، ولا: ضَرَبْتَكَ، ولكن: شتمتُ نفسي، وضربتَ نفسك[2]. وقد علل سيبويه منع ذلك بالاستغناء عنه بالنفس، كقولهم: أهلكتَ نفسك، وأنفع نفسي، وظلم نفسه[3]، وعلله المبرد بأن الفاعل بالكلية لا يكون المفعول بالكلية[4]، وزاد الرضي الأمر وضوحًا بقوله: "وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة، لأن أصل الفاعل أن يكون مؤَثّرا، والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنًى كُره اتفاقهما لفظًا، فلذا لا تقول: ضرب زيدٌ زيدًا، وأنت تريد: ضرب زيدٌ نفسَه، فلم يقولوا: ضَرَبْتُني، ولا : ضَرَبْتُنا، وإن تخالفا لفظًا، لاتحادهما معنًى، ولاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضميراً متصلاً"[5]. فلا بد من المغايرة بين الفاعل والمفعول حتى لا يكون الفاعل هو نفسه المفعول لفظًا ومعنًى.

وقد ورد مجيء الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمًى واحد في غير الأفعال القلبية وفَقَدَ وعَدِمَ في شعر النمر بن تولب، وذلك في قوله:

---

[1] شرح المفصل ج٧ص٨٨.

[2] انظر: الكتاب ج٢ص٣٦٦ -٣٦٧، والمفصل ص٢٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٩٢، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص١٦٩ -١٧٠.

[3] انظر: الكتاب ج٢ص٣٦٦ -٣٦٧.

[4] انظر: شرح المفصل ج٧ص٨٨، والهمع ج١ص٥٠٠.

[5] شرح الرضي على الكافية ج٤ص١٦٩ -١٧٠، وانظر تعليلات أخرى للمنع في الهمع ج١ص٥٠٠.

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي ويَمْنَعُنِي صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ والهامِ[1] [البسيط]

فاستشهد به ابن عصفور على أن هذا من ضرائر الشعر، والوجه أن يقول: أحرس نفسي[2]، كما استشهد به ابن هشام على أنه خاصٌّ بالشعر، حيث قد يستسهل فيه مثل هذا[3]، وجعله أبو حيان، والسيوطي، من الشاذ؛ إذ لم يقل: أحرس نفسي[4]، وهو الصواب فيما يبدو؛ إذ لم أجد غير هذا الشاهد – فيما اطلعت – مثالًا لمجيء ذلك في غير باب ظن وأخواتها وفَقَدَ وعَدِمَ.

١٠ـ زيادة الباء في الفاعل

تزاد الباء للتوكيد في ستة مواضع، هي: الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد (بالنفس أو بالعين)[5]، فأما زيادتها في

---

[1] ورد البيت بهذه الرواية بلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٦٢، والتذييل والتكميل ج٤ص٢١٥، ج٦ص١١٥، وارتشاف الضرب ص٢١٢٣، ومغني اللبيب ج٢ص٣٩٠، واقتصر السيوطي في الهمع ج١ص٥٠٠ على ذكر موضع الشاهد وهو قوله: (قد بت أحرسني وحدي) دون أن ينسبه أيضًا، وفي شرح شواهد المغني نسبه للنمر بن تولب، ورواه: (قد بت أحرسه وحدي ... البيت) بالهاء في (أحرسه)، ثم قال إن الزمخشري قد أورده: (قد بت أحرسه ليلًا ويسهرني)، أما البغدادي فقد ذكر الرواية التي أوردها ابن هشام في المغني – وهي نفسها الرواية التي أوردها ابن عصفور في الضرائر – ثم قال إن هذا هو المشهور (أي المشهور في رواية البيت)، وقال إنه رأى البيت للنمر بن تولب في آخر قصيدة له وروايته: (قد بت أحرسه ليلًا ويسهرني) (انظر: شرح أبيات المغني ج٣ص٢٨٠ -٢٨٣)، وهي الرواية نفسها التي ذكرها السيوطي عن الزمخشري كما سبق. والبيت في ديوان النمر ص٣٨٨، وفيه: (قد بت أحرسه وحدي)، وعلى هذه الرواية (أحرسه) بالهاء فلا شاهد في البيت.

[2] انظر: ضرائر الشعر ص٢٦٢.

[3] مغني اللبيب ج٢ص٣٩٠ -٣٩١.

[4] انظر: التذييل والتكميل ج٦ص١١٥، والهمع ج١ص٥٠٠.

[5] انظر: الجنى الداني ص٤٨ -٥٥، ومغني اللبيب ج٢ص١٤٦، والهمع ج٢ص٣٣٨.

في الفاعل فتكون لازمةً، وجائزةً في الاختيار، وواردة في الاضطرار، هذا تقسيم المرادي[1]، وقسّم ابن هشام زيادتها إلى: واجبة، وغالبة، وضرورة[2].

فاللازمة أو الواجبة في فاعل (أَفْعِل) في التعجب على قول الجمهور، كقولهم: أَحْسِن بزيدٍ، والجائزة في الاختيار – أو الغالبة بتعبير ابن هشام – في فاعل (كفى) بمعنى (حَسْب)، نحو قوله تعالى: (وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا) (النساء/١٦٦)، وأما الواردة في الاضطرار فقد استشهدوا له بعدة أبيات[3]، منها قول النمر بن تولب:

ظَهَرَتْ نَدامَتُهُ وَهانَ بِسُخْطِهِ شَيْئًا على مَرْبُوعِها [الكامل]

فالتقدير: هان سخطُه. وقد استشهد ابن عصفور بهذا البيت وغيره على مجيء الباء زائدة في الفاعل، ثم قال: "وبالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في خبر (ما)، وخبر (ليس)، وفاعل (كفى) ومفعوله، وفاعل (أَفْعِل) بمعنى (ما أفعله)، نحو قولك: ما زيدٌ بقائم ...، وما عدا هذه المواضع لا تزاد فيه الباء إلا في ضرورة، أو شاذ من الكلام يحفظ ولا يقاس عليه"[5].

---

[1] انظر: الجنى الداني ص٤٨.

[2] انظر: مغني اللبيب ج٢ص١٤٦.

[3] انظر: الجنى الداني ص٥٠ -٥١، ومغني اللبيب ج٢ص١٥٧ -١٥٨.

[4] البيت للنمر في ديوانه ص٣٥٢، والمعاني الكبير ص١١٦١، والشعر للفارسي ص٤٤٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٦٣، وفيه (بسخطها) مكان (بسخطه)، وخزانة الأدب ج٩ص٥٢٥، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ص٢٣٩٤، والمربوع والعذار: قدحان من قداح الميسر.

[5] ضرائر الشعر ص٦٤.

١١ـ نصب الاسم ورفعه في باب الاشتغال

إذا وقع الاسم بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نُصِب هذا الاسم بفعل مضمر يفسره الظاهر[١]، وقد استشهد النحويون على نصبه بقول النمر بن تولب:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي [الكامل]

وهذه الرواية بنصب (منفسًا) هي رواية البصريين، وهي الأكثر وروداً[٢]، ولا إشكال فيها؛ فـ(منفسًا) منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إن أهلكت منفسًا أهلكته.

أما رواية الأخفش والكوفيين فهي (مُنْفِسٌ) بالرفع[٣]، وقد وجهها جمهور النحويين من البصريين والكوفيين على أن (منفسٌ) فاعل فعل

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٣٨.

[٢] ورد البيت بنصب (منفسًا) للنمر بن تولب في ديوانه ص٣٥٧، والكتاب ج١ص١٣٤، والكامل للمبرد ص١٢٢٩، والشعر للفارسي ص٣٢٦، وتحصيل عين الذهب ص١٢٤، وأمالي ابن الشجري ج٢ص٨١، ج٣ص١٢٩، وشرح المفصل ج٢ص٣٨، واللسان (نفس) ج٦ص٢٣٨، والمقاصد النحوية ص٩٨٤، وفيه وفي اللسان: (فإذا) مكان (وإذا)، وشرح شواهد المغني ص١٦٢، وخزانة الأدب ج١ص٣١٤، وشرح أبيات المغني ج٤ص٥٢، وبلا نسبة في: المقتضب ج٢ص٧٤، ومعاني القرآن للأخفش ج١ص٣٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ج٢ص٢٠٣، والمسائل البغداديات ص٤٦٣، والحجة للفارسي ج١ص٤٤، والرد على النحاة لابن مضاء ص١١٤، واللباب ج١ص٤٢٢، وفيه (فإذا)، وشرح الكافية الشافية ص١٢٥٧، وفيه (فإذا)، والتذييل والتكميل ج٦ص٣١٣، ومغني اللبيب ج٢ص٥٠١، وفيه (فإذا)، وورد الشطر الأول منه فقط في الأشباه والنظائر ج٢ص١٥١.

[٣] ذكر ابن هشام أن الرفع رواية الأخفش (انظر: تخليص الشواهد ص٤٩٩)، وذكر الرضي أنه رواية الكوفيين (انظر: شرح الرضي على الكافية ج٤ص٩٣)، وقد ورد البيت بالرفع منسوباً للنمر في: الاختيارين ص٢٦٩، وتخليص الشواهد ص٤٩٩، وخزانة الأدب ج١ص٣١٤، ج٣ص٣٢، ج٩ص٤٣، وبلا نسبة في: المقتضب ج٢ص٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص١٤١، وشرح الرضي على الكافية ج١ص٢٠٠، ج٤ص٩٣، وشرح ابن الناظم

محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إن هلك منفسٌ[1]. وحُكِي عن بعض الكوفيين والأخفش أن الرفع على الابتداء[2]، وردّه جمهور البصريين بأن "حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملًا فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولا بد منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرِّي من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدّرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم"[3].

كما ردّه بعض المحدثين لأنه "يترتب على هذا أن تكون أداة الشرط – وهي تفيد دائمًا التعليق – قد دخلت على جملة اسمية، مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت في أكثر الصور، وهو من أضداد التعليق. وهنا يقع في الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة، ومدلول المبتدأ مع خبره"[4]، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى الفصل بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمة وفعلها، وهذا ممنوع لمخالفته المأثور الشائع، كل هذا يجعل القول بتقدير فعل محذوف يفسره المذكور أولى[5].

ص١٧٣، وتخليص الشواهد ص٥٥، والمساعد ج١ص٤١٤، وشرح ابن عقيل ج٢ص١٣٣، وشرح الأشموني ح٢ص١٠٧، وورد الشطر الأول منه فقط في ارتشاف الضرب ص١٨٧٠.

[1] انظر: شرح المفصل ج٢ص٣٨، شرح الرضي على الكافية ج٤ص٩٣، وخزانة الأدب ج١ص٣١٤، وقد ذكر الأنباري أن مذهب الكوفيين في مثل هذا أن يرتفع الاسم بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. (انظر:الإنصاف ص٦١٦ المسألة الخامسة والثمانين، ونص الرضي والبغدادي على أن الكوفيين يروون هذا البيت بالرفع ويضمرون فعلًا رافعًا لـ (منفس) (انظر: شرح الرضي على الكافية ج٤ص٩٣، وشرح أبيات المغني ج٤ص٥٣)، فيكون رأيهم كرأي جمهور البصريين.

[2] انظر: الإنصاف ص٦١٦ المسألة الخامسة والثمانين، وشرح الرضي على الكافية ج١ص١٩٩، ج٤ص٩٤.

[3] الإنصاف ص٦٢٠.

[4] النحو الوافي ج٢ص١٤٦.

[5] انظر: السابق نفسه.

وقد وضح الرضي الفائدة البلاغية من وراء القول بتقدير فعل محذوف، فقال: "والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه، وأيضًا، في ذكر الشيء مرتين: مبهمًا ثم مفسّرًا توكيد ليس في ذكره مرة"[1].

١٢ـ استعمال (اللام) في مقابلة (على)

أثبت ابن مالك هذا الاستعمال لحرف الجر (اللام)، وهو أن يأتي في مقابلة (على)، فبعد أن ذكر أن اللام تأتي للملِك، نحو: المال لزيد، ولشبه الملِك، نحو: أدوم لك ما تدوم لي، قال: "ومن هذا النوع: المفهمة مقابلة لـ(على) كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ (فصلت/٤٦، والجاثية/١٥)، وكقول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لنا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ"[2] [المتقارب]

وأعاد ابن مالك الاستشهاد بهذا البيت وبغيره في أثناء حديثه عن معاني (على)، حيث ذكر أنها تأتي للاستعلاء حسًّا، وللاستعلاء معنًى، ثم قال: "ومن هذا النوع مقابلة اللام المفهمة ما يُحَبّ، كقول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لنا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ"[3].

وجرى بعض شُرّاح التسهيل مجرى ابن مالك في إثبات هذا المعنى لكلٍّ من (اللام) و(على)، مستشهدين مثله ببيت النمر المذكور[4]، كما

---

[1] شرح الرضي على الكافية ج١ص١٩٩.

[2] شرح التسهيل ج٣ص١٤٤، والبيت للنمر بن تولب، وقد تقدم تخريجه في المسألة الثانية.

[3] شرح التسهيل ج٣ص١٦٢.

[4] انظر على سبيل المثال: تمهيد القواعد لناظر الجيش ص٢٩٢٤، ٢٩٧٤، والتذييل والتكميل ج١١ص١٧٢، ص٢٣٠.

أثبت السيوطي هذا المعنى المذكور لـ(على) نقلًا عن ابن مالك، واستشهد – مثله – ببيت النمر المذكور أيضًا[1].

ومع اهتمام ابن مالك بإثبات هذا المعنى لكلٍّ من (اللام) و(على) فقد خلت منه بعض شروح التسهيل، كشرح التسهيل للمرادي، والمساعد لابن عقيل، كما خلت منه كثير من كتب حروف المعاني، فلم أجده في رصف المباني للمالقي، ولا في مغني اللبيب لابن هشام، ولا في مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين.

١٣ـ استعمال (عن) بمعنى (من أجل)

استشهد ابن قتيبة[2]، والمالقي[3]، وابن عصفور[4]، وابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي[5]، على استعمال (عن) بمعنى (من أجل) بقول النمر بن تولب:

وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذا القِداحُ تُوُحِّدَتْ وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مُوقَدَ نارِها[6] [الكامل]

---

[1] انظر: الهمع ج٢ص٢٥٥، والدرر اللوامع ج٢ص٥٤.

[2] انظر: أدب الكاتب ص٥١٤.

[3] انظر: رصف المباني ص٣٦٩.

[4] انظر: ضرائر الشعر ص٢٣٥.

[5] انظر: الاقتضاب، القسم الثالث ص٣٧٠.

[6] البيتان للنمر في ديوانه ص٣٥١، وأدب الكاتب ص٥١٤، والمعاني الكبير ص١١٦٠، وسمط اللآلئ ص٧٨٣، والاقتضاب، القسم الثالث ص٣٧٠، وضرائر الشعر ص٢٣٥، وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٦٩، والتذييل والتكميل ج١١ص٢٢٤، وارتشاف الضرب ص٢٤٤١، والبيتان يصف فيهما النمر بن تولب اشتداد الزمان وغلاء الأسعار، فيأخذ كل رجل قدحًا واحدًا لغلاء اللحم، وإذا كان اللحم رخيصًا فربما أخذ الرجل قدحين، فكان له غُنمهما، وعليه غُرمهما، وربما أخذ أكثر من ذلك، وذكر إيقاد النار إعلامًا بأن ذلك كان في أيام البرد وضيق الأحوال، وفي ذلك الوقت يتمدحون باللعب، و(عن ذات أولية) : من أجلها، وهو متعلق بـ (أساود)، والأولية: قال قوم: أراد سنامها، شبّهه لتكاثف اللحم عليه بالأولية، وهي البراذع، واحدتها وَلِيّة، وقال بعضهم: أراد أنها أكلت وليًا بعد وليٍّ، والوليّ أصله المطر، وأراد هنا النبت الذي أنبته الولي. والمساودة والسِّواد: المسارّة،

عَنْ ذاتِ أَوْلِيَةٍ أُساوِدُ رَبَّها وَكَأَنّ لَوْنَ المِلْحِ فَوْقَ شِفارِها

أي: من أجل ذات أولية.

وهذا الشاهد ونظائره مما وضع فيه الحرف موضع غيره محل خلاف بين النحويين؛ "فأهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره. وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مضمّنًا معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن، ويرون أن التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها في موضع بعض؛ لأن الحروف بابها ألا يُتصرف فيها"[1]، ولذا يؤولون بيت النمر المذكور بأن (أساود) مضمّنٌ معنى (أُسائِلُ)؛ لأن المساودة هي المسارّة، ومسارّته له في حقها سؤال عنها. أو بأن يكون (أساود) مضمّنًا معنى (أُخادع)؛ لأنه إنما ساود ربها ليخدعه عنها[2].

١٤ـ حذف (لا) النافية في غير القسم

"يطرد حذف (لا) النافية في جواب القسم إذا كان المنفيٌّ مضارعًا، نحو: (قَالُواْ تَاللّه تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) (يوسف/٨٥)، ويقل مع الماضي كقوله:

فَإِن شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ المقا مِ والرُّكْنِ والحَجَرِ الأسوَدِ [المتقارب]

يريد أنه يسارّ صاحب الناقة ليخدعه (انظر: الاقتضاب، القسم الثالث ص٣٧٠ – ٣٧١، بتصرف)، وقوله: (وكأن لون الملح فوق شفارها) يعني أنها سمينة والبرد شديد فيجمد على شفارها (انظر: سمط اللآلئ ص٧٨٣).

[1] ضرائر الشعر ص٢٣٦، وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في مغني اللبيب ج٢ص ١٧٩ -١٨١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ص ٢٢٨ -٢٢٩.

[2] انظر: ضرائر الشعر ص٢٣٧ -٢٣٨.

نَسِيتُكِ ما دامَ عَقْلِي مَعِي أَمُدٌّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ"[1]

واشترط ابن مالك لحذفها مع الماضي أمن اللبس، أو وجود قرينة تدل على إرادة النفي، كما في البيتين المذكورين، فالتقدير فيهما: "لا نسيتُكِ، فحذف النافي لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: لقد نسيتك، أو لنسيتك"[2].

وقد منع الرضي جواز حذف النافي من الماضي فقال: ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضي والاسمية ... وإنما لم يحذف من الاسمية لأنها أقل استعمالًا في جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف، وحُذِف من المضارع دون الماضي؛ لكونه في القسم أكثر استعمالًا منه، مع أن لفظ المضارع أثقل، ومن ثَمّ جاز حذف حرف النفي في غير القسم من (لا يزال) وأخواته ... وإنما جاز فيها خاصة؛ للزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب"[3].

وقد اختلف النحويون حول حذف (لا) النافية في غير القسم، فجعله ابن هشام مما سُمِع محتجًا بقول النمر بن تولب:

وَقَوْلِي إِذا ما أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِم تُلاقُونَهُ حَتى يَئُوبَ المُنَخَّلُ[4] [الطويل]

---

[1] مغني اللبيب ج٦ص٤٧٥ -٤٧٦، والبيتان المذكوران لأمية بن أبي عائذ الهذلي، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٢١١، وشرح الكافية الشافية ص٨٤٦، والهمع ج٤ص٤٠٢، وخزانة الأدب ج٤ص٩٣ -٩٤.

[2] شرح التسهيل ج٣ص٢١١، وانظر: شرح الكافية الشافية ص٨٤٦.

[3] شرح الرضي على الكافية ج٤ص٣١٥.

[4] مغني اللبيب ج٦ص٤٧٧، والبيت للنمر في ديوانه ص٣٦٧، وصدره فيه (وقولي إذا ما غاب يومًا بعيرهم)، وطبقات فحول الشعراء ج١ص١٨٥، وفيه (يلاقونه) بالياء، والمعاني الكبير ص١٢١٥، وضرائر الشعر ص١٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٢١١، وشرح الكافية الشافية ص ٨٤٦ -٨٤٧، والمساعد ج٢ص٣١٨، وفيه (يلاقونه) بالياء، والمقاصد النحوية ص٨٥٠، وشرح شواهد المغني ص٢١٤، وشرح أبيات المغني ج٧ص٣٣٧، والخزانة ج١٠ص٩٩، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل ج١١ص٣٨٨، وارتشاف الضرب ص١٧٨١،

أي: لا تلاقونه، وجعل بعض النحويين، ومنهم ابن عصفور، الحذف هنا ضرورة، ممثلين له بهذا البيت وبأبيات أخرى[1].

أما ابن مالك فقد احتجّ ببيت النمر المذكور على أنه قد يُجمَع بين حذف القسم وحذف نافي الجواب، فقال: "وقد يحذف حرف النفي والقسم محذوف، إذا كان المعنى لا يصح إلا بتقدير النفي، كقول النمر:

وَقَوْلِي إِذا ما أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِم تُلاقُونَهُ حَتى يَئُوبَ المُنَخَّلُ

أراد: والله لا تلاقونه، فحذف القسم وحرف النفي؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره"[2]. ويعلل ابن مالك لضرورة القول بحذف القسم أيضًا مع حذف حرف النفي بقوله: "واحتيج إلى تقدير القسم؛ لأن تقديره مصحّح لحذف النفي؛ إذ لا يحذف مع غير (زال وأخواتها) إلا في جواب قسم"[3].

ولعل ما قاله ابن مالك من تقدير قسم محذوف مع حذف (لا) النافية هو الأَوْلَى، وقد أيّده أبو حيان[4]، والدماميني[5]؛ لأنه يجعل المسألة من قبيل ما ثبت حذفه بقياس، باعتبار اطراد حذف (لا) في جواب القسم[6].

وشرح التسهيل للمرادي ص٧٣٦، ومغني اللبيب ج٦ص٤٧٧، وفيه (يلاقونه) بالياء. والمُنَخّل المذكور في البيت اسم شاعر من شعراء الجاهلية، كان النعمان بن المنذر اتهمه مع امرأته فدفنه حيًا، فلم يُعْرَف خبرُه، والعرب تضرب المثل به لغائب لا طمع في رجوعه، انظر: الخزانة ج١٠ص١٠٠، ومعنى البيت: لا تلاقون البعير بعد إطلاقكم إياه حتى يعود المنخّل (انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ج٧ص٣٤٢).

[1] انظر: ضرائر الشعر ص١٥٥ -١٥٦، وشرح التسهيل للمرادي ص٧٣٦، والمساعد ج٢ص٣١٩.

[2] شرح التسهيل ج٣ص٢١١.

[3] السابق نفسه.

[4] انظر: ارتشاف الضرب ص١٧٨١.

[5] انظر: حاشية الشُّمُنّي على مغني اللبيب ج٢ص٢٦٣، والخزانة ج١٠ص٩٩.

[6] انظر: حاشية الشمني ج٢ص٢٦٣.

١٥ـ إضافة (كلا) إلى الضمير (نا)

مما يلزم الإضافة لفظًا ومعنًى: (كلا) و(كلتا)، فإنهما يضافان للظاهر والمضمر، ولا يضافان إلا لما استكمل شروطًا ثلاثة[١]:

الأول: التعريف، فلا يضافان للنكرة مطلقًا، فلا يجوز: كلا رجلين، ولا كلتا امرأتين عند البصريين، خلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة، نحو: كلا رجلين عندك محسنان.

والثاني: أن يكون المضاف إليه (كلا) و(كلتا) كلمة واحدة، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين، فلا يجوز: كلا زيد وعمرو، وما ورد من إضافتهما إلى متفرق يعدٌ من قبيل الضرورة.

والثالث: لا يضافان إلا إلى مثنى لفظًا ومعنًى، نحو: مررت بكلا الرجلين، أو معنًى دون لفظ، كقول عبد الله بن الزبعرى:

إنّ لِلْخَيْرِ والشّرّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ[٢] [الرمل]

وقد استشهد أبو علي الفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، وتبعه ابن يعيش[٥]، على إضافة (كلا) إلى ما هو في معنى المثنى بقول النمر بن تولب:

فَإِنّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبا وَيَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقاهُ كِلانا[١] [الوافر]

---

[١] انظر: شرح المفصل ج٣ص٢ -٣، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٢٤٠ -٢٤١، وشرح التصريح ج١ص٧٠٧ -٧٠٨، وشرح الأشموني ج٢ص٣٩١.

[٢] انظر البيت في: المسائل الشيرازيات ص٤٥١، والمفصل ص٨٨، وشرحه لابن يعيش ج٣ص٣، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٢٤٠، والمساعد ج٢ص٣٤٣، وشرح التصريح ج١ص٧٠٧، والهمع ج٢ص٤٢٣.

[٣] انظر: المسائل الشيرازيات ص٤٤٨.

[٤] انظر: المفصل ص٨٨.

[٥] انظر: شرح المفصل ج٣ص٤.

يقول ابن يعيش: "والشاهد فيه إضافته إلى (نا)، وهو ضمير جمع، و(كلا) إنما يضاف إلى تثنية، وذلك لأن الاثنين والجمع في الكناية عن المتكلم واحد، وإن شئت أن تقول: هو للجمع، ولكنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه عني نفسه ووهبًا، وإليه أشار صاحب الكتاب[٢]، وهو أجود؛ لأنه قد يقع لفظ الجمع على التثنية، نحو قوله تعالى: (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) (التحريم/٤)، وقوله تعالى: (تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) (ص/٢١)، ثم قال: (خَصْمَانِ)"[٣].

والنحويون متفقون على أن قول ابن الزبعرى: (وكلا ذلك وجه وقَبَل) مما أضيف فيه (كلا) إلى مثنى في المعنى دون اللفظ، أما قول النمر: (ويعلم أن سنلقاه كلانا) فقد اختلفوا فيه:

_ فقد عدّه الفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، مما أضيف فيه (كلا) إلى مثنى في المعنى دون اللفظ أيضًا كما ذكرنا.

_ وعدّه كثير من النحويين مما أضيف فيه (كلا) إلى مثنى في اللفظ والمعنى، حيث فصّلوا القول في إضافة (كلا) و(كلتا) إلى المثنى لفظًا ومعنًى، فهذا المضاف إليه قد يدل على اثنين: إما بالنصِّ، مضمراً كان أو مظهراً، نحو: كلاهما، وكلتاهما، وكلا البستانين، و: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ) (الكهف/٣٣)، أو بالاشتراك بين المثنى والجمع، نحو: (كلانا)؛ فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة، فلذلك صحّ إضافة

---

[١] البيت للنمر في ديوانه ص٣٩٥، والمسائل الشيرازيات ص٤٤٨، والاقتضاب ج٣ص٤٤، وشرح المفصل ج٣ص٢، وفيه (سيلقاه) بالياء على أن (كلانا) فاعله، وعلى الرواية بالنون فـ(كلانا) توكيد لضمير المتكلمين، والبيت بلا نسبة في: المفصل ص٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ج٣ص٧٧.

[٢] يقصد الزمخشري.

[٣] شرح المفصل ج٣ص٣.

(كلا) إليها[1]. فعلى هذا يكون بيت النمر مما أضيف فيه (كلا) إلى مثنى في اللفظ والمعنى، وهو الأدق - في رأيي - باعتبار أن الضمير (نا) قد يراد به المثنى أو الجمع حقيقة.

١٦ـ استعمال (أو) بمعنى الواو لمطلق الجمع

أجاز بعض الكوفيين، والأخفش، والجرمي، أن تأتي (أو) بمعنى الواو لمطلق الجمع، محتجين بوروده في القرآن الكريم، والشعر العربي القديم[2]، وأيّدهم ابن مالك قائلًا: "إن (أو) قد تقع موضع الواو إذا أمن اللبس"[3]، وذكر أن من أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي – صلى الله عليه وسلم -: "اسكن فما عليك إلا نبيٌّ، أو صِدِّيقٌ، أو شهيد"[4].

وذهب جمهور البصريين إلى أن (أو) لا تأتي بمعنى الواو؛ لأن "الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو) و(بل)؛ لأن (الواو) معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر"[5]. وردّوا كل ما استشهد به

---

[1] شرح التصريح ج١ص٧٠٧ بتصرف يسير، وانظر: التذييل والتكميل ج٤ لوحة ٨١ب، والمساعد ج٣ص٣٤٣، وشرح الأشموني ج٢ص٣٩٢.

[2] انظر: معاني القرآن للأخفش ص٣٤، وتهذيب اللغة للأزهري (أو) ج١٥ص٦٥٧، وأمالي ابن الشجري ص٧٣، والإنصاف ص٤٧٨، المسألة السابعة والستين، والجنى الداني ص٢٢٩ - ٢٣٠، ومغني اللبيب ج١ص٤٠٥ -٤٠٦.

[3] شرح الكافية الشافية ص١٢٢٢.

[4] شرح التسهيل ج٣ص٣٦٤، والشاهد جزء من حديث شريف في صحيح البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) رقم (٣٦٨٦) ص٩٠٦، ولفظه: (اثبت أُحُد، فما عليك إلا نبيٌّ، أو صِدِّيقٌ، أو شهيدان).

[5] الإنصاف ص٤٨٠ -٤٨١، المسألة السابعة والستون.

الكوفيون ومن أيّدهم إلى المعنى الأصلي لـ(أو)، وهو الإبهام، أو التخيير، أو الشك[1]، ووصف المالقي ما ورد منه بأنه قليل لا يقاس عليه[2].

وقد استشهد الأخفش على مجيء (أو) بمعنى الواو بقول النمر بن تولب:

يُهِينُونَ مَنْ حَقّرُوا سَيْبَهُ وَإِنْ كانَ فِيهِمْ يَفِي أَوْ يَبَرّ[3] [المتقارب]

فالمعنى: يفي ويَبَرّ[4]. فـ (أو) هنا للإباحة بمعنى الواو، "وإنما هي بمنزلة (كل الخبز أو اللحم أو التمر)، إذا رخّصْتَ له في هذا النحو، فلو أكل كلّه أو واحداً منه لم يَعْصِ ... وأرى الذين قالوا: إنما (أو) بمنزلة الواو إنما قالوها لأنهم رأوها في معناها"[5].

لكن البصريين يرفضون أن تكون (أو) التي للإباحة حالّةً في محل الواو[6]، مع أن النصوص تؤيد مجيئها بمعنى (الواو) حتى قال الرضي: "ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال:

وَكانَ سِيّانَ أن لا يَسْرَحُوا غَنَما أَوْ يَسْرَحُوه بها وَاغْبَرّتِ السُّوحُ[7] [البسيط]

[1] انظر: السابق ص٤٨١ -٤٨٤.

[2] انظر: رصف المباني ص١٣٣.

[3] البيت للنمر في ديوانه ص٣٤٦، والصناعتين ص٥٩، والمقاصد النحوية ص٥٤٤، وفيه وفي الصناعتين: (شَيْبَه) بالشين مكان (سَيْبَه)، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش ص٣٤، وفيه (شيئه). يريد أنهم يهينون من قلّ سَيْبُه (أي: عطاؤه) وإن كان بَرّاً وفِيًا.

[4] معاني القرآن للأخفش ص٣٤.

[5] السابق نفسه.

[6] انظر: مغني اللبيب ج١ص٤١٤.

[7] شرح الرضي على الكافية ج٤ص٣٩٨، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في الخزانة ج٥ص١٣٤، ١٣٧، واللسان (سوا) ج١٤ص٤١٢، وفيه (سِيّيْنِ) مكان (سيان)، وبلا نسبة في: الخصائص ج١ص٣٤٨، وشرح المفصل ج٨ص٩١، ورصف المباني ص١٣٢، ومغني اللبيب ج١ص٤٠٨، وفي هذه المصادر كلها عدا (شرح الرضي): (نَعَمًا) مكان (غنما). والضمير في (بها)

فـ (أو) هنا بمعنى الواو؛ لأن سواء وسيّيْن يطلبان شيئين، فلو جعلت (أو) لأحد الشيئين لكان المعنى: سيّان أحدهما، وهذا كلام مستحيل[1].

ومجيء (أو) بمعنى الواو ثابت في اللغة، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "اثبت أُحُد فما عليك إلا نبيٌّ أو صِدّيقٌ أو شهيدان"[2]؛ ففي الحديث رواية أخرى هي: "اثبت أُحُد فإن عليك نبيٌّ وصِدّيقٌ وشهيدان"[3]، فتعاقبت الواو و(أو)، مما يدل على أنهما بمعنًى واحد.

ويجوز – في رأيي – أيضًا أن تكون (أو) في بيت النمر بن تولب المذكور للتقسيم، وهو معنًى ذكره ابن مالك فقال: "ومن مواضع تعاقب (أو) والواو التقسيم، كقول الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَما الناسِ مَجْروحٌ عَلَيْهِ [الطويل]

أي: بعضهم مجروحٌ عليه، وبعضهم جارحٌ، أو: منهم مجروحٌ عليه، ومنهم جارحٌ"[4]. فكذا يمكن أن يقال في قول النمر: (وإن كان فيهم يفي أو يبر)، أي: منهم من يفي، ومنهم من يَبَرّ.

١٧ـ العطف على الضمير المنصوب

يعود للسنة المجدبة أو البقعة التي وصفها بالجدب، والسوح: جمع (ساحة)، أي اغبرت من الجدب.

[1] الخزانة ج٥ص١٣٤.

[2] الحديث سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

[3] صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٦٧٥، ص٩٠٤.

[4] شرح الكافية الشافية ص١٢٢٥، والبيت المذكور لعمرو بن بَرّاقة في أمالي القالي ج٢ص١٢٢، وسمط اللآلئ ص٧٤٩، وشرح التصريح ج١ص٦٦٦، والدرر اللوامع ج٢ص١٠٥، ٤١٤، وبلا نسبة في: مغني اللبيب ج١ص٤٢٣، وشرح ابن عقيل ج٣ص٣٥، والهمع ج٢ص٣٩٠. والجارم: الجاني (اللسان، جرم، ج١٢ص٩١).

أجاز النحويون العطف على الضمير المنصوب المتصل والمنفصل بدون شروط، كالعطف على الظاهر، فيقال: زيدٌ ضربته وعَمْرًا، وما أكرمت إلا إياك وعمرًا[1]، ومنه قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ) (المرسلات/٣٨)، وعللوا ذلك بأن الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل، بخلاف ضمير الرفع[2].

وقد استشهد ابن يعيش على جواز العطف على الضمير المنصوب المتصل من غير تأكيد بقول النمر بن تولب:

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبا وَيَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقاهُ كِلانا[3] [الوافر]

قال ابن يعيش: "وإن كان المضمر المتصل منصوب الموضع نحو الهاء في (ضربته)، والكاف في (ضربك) جاز العطف عليه من غير تأكيد، فإن أكدته كان أحسن شيء، فإن لم تؤكده لم يمتنع العطف عليه، فتقول: ضربته وزيدًا، وأكرمته وعَمْرًا. قال الشاعر:

* فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبا *

عطف (وهبًا) على الياء في (يعلمني) من غير تأكيد، وذلك من قبل أن الضمير المنصوب فضلة في الكلام، يقع كالمستغنى عنه، ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه، نحو قولك: ضربت، وقتلت، ولا تذكر مفعولًا، وإنما اتصل بالفعل من جهة اللفظ، والتقدير فيه الانفصال، ولذلك لا تغير له الفعل من جهة اللفظ، فتقول: ضَرَبَكَ، وضَرَبَه، فيكون آخر الفعل مفتوحًا كما كان قبل اتصال الضمير به"[4].

---

[1] انظر: شرح المفصل ج٣ص٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٧٤، والمساعد ج٢ص٤٧٠، وشرح التصريح ج٢ص١٨١، والهمع ج٣ص١٨٩.

[2] الهمع ج٣ص١٨٩.

[3] البيت تقدم تخريجه في المسألة الخامسة عشرة.

[4] شرح المفصل ج٣ص٧٧.

١٨ـ زيادة الفاء

تأتي الفاء عاطفة ورابطة لجواب الشرط، وهذا لا خلاف عليه بين النحويين[١]، وتأتي زائدة، وهذه على قسمين:

الأول: الفاء الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضَمّن معنى الشرط، نحو: الذي يأتي فله درهم، وهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحقٌ بالصلة المذكورة، وهي أيضًا لا خلاف عليها[٢].

والثاني: الفاء التي دخولها كخروجها، وهذا القسم لا يقول به سيبويه[٣]، ففي الكتاب[٤]: "ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فَمُكْرَمٌ محمودٌ، كان حسنًا، ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء".

وأجاز الفراء[٥]، وجماعة منهم الأعلم[٦]، دخولها في خبر المبتدأ إذا كان أمرًا أو نهيًا، فيجوز عندهم: (زيدٌ فاضربه)، و(زيدٌ لا تضربه)، وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى: (هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) (ص/٥٧) أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(فليذوقوه) خبره[٧]. ولم يجز سيبويه دخول الفاء في هذا أيضًا، يقول: "فإذا قلت: زيدٌ فاضربه، لم يستقم أن تحمله على

---

[١] انظر: الجنى الداني ص٧٠، ومغني اللبيب ج٢ص٢٨٩، ٤٧٦.

[٢] انظر: الكتاب ج٣ص١٠٢، والجنى الداني ص٧٠.

[٣] انظر: الجنى الداني ص٧٠، ومغني اللبيب ج٢ص٤٩٩.

[٤] ج١ص١٣٩ -١٤٠.

[٥] انظر: الجنى الداني ص٧٢، ومغني اللبيب ج٢ص٤٩٩.

[٦] انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ج١ص٣٦٩، والجنى الداني ص٧٢، ومغني اللبيب ج٢ص٤٩٩، والهمع ج١ص٣٥٠.

[٧] انظر: معاني القرآن وإعرابه ج٤ص٣٣٩.

الابتداء"[1]، أما الأخفش فقد أجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ، سواء أكان أمرًا أم نهيًا أم غير ذلك، وحكى: (أخوك فَوَجَدَ)[2].

وأجاز بعض النحويين زيادة الفاء مطلقًا، في خبر المبتدأ أو غيره، واستشهدوا على ذلك بقول النمر بن تولب:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي[3] [الكامل]

ومن هؤلاء الفارسي[4]، وابن بَرْهان العكبري[5] (ت٤٥٦ه)، والرضي[6]، غير أن ابن برهان والرضي لم يحددا أيّ الفاءين هي الزائدة، أما أبو علي الفارسي فقد قال في الحجة إن الفاء في (فاجزعي) زيادة كالتي في قوله تعالى: (قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ) (يونس/٥٨)، قال: "لأن الظرف إنما يتعلق بـ (اجزعي)"[7]، أي أن الثانية هي الزائدة، وليست للجزاء لأن الظرف يتعلق بـ(اجزعي)، فلو جعلت الفاء الثانية للجزاء لزم منه تقديم معمول الجزاء على فائه.

أما في المسائل القصرية فقال إن الفاء الأولى زائدة، والثانية فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة أيتهما شئت[8]. وأيّده العكبري في هذا فقال: "ومنه – أي مما زيدت فيه الفاء – قول الشاعر:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي

---

[1] الكتاب ج١ص١٣٨.

[2] انظر: شرح الرضي على الكافية ج٤ص٣٨٨، والجنى الداني ص٧١، ومغني اللبيب ج٢ص٤٩٩.

[3] البيت تقدم تخريجه وذكر الروايات فيه في المسألة الحادية عشرة.

[4] انظر: المسائل البصريات ج٢ص٨٩٩، والحجة ج٣ص١٠٩، ج٤ص٢٨١.

[5] انظر: شرح الكافية الشافية ص١٢٥٦ -١٢٥٧، والجنى الداني ص٧٢، ومغني اللبيب ج٢ص٥٠١.

[6] انظر: شرح الرضي على الكافية ج٤ص٣٨٨.

[7] الحجة ج٤ص٢٨١ -٢٨٢.

[8] انظر: شرح أبيات المغني ج٤ص٥٢، والخزانة ج١ص٣١٥، ٣١٦.

فالفاء الأولى زائدة، وقيل: الثانية"[1].

ورجح الدماميني كون الفاء الثانية الزائدة، فقال: "والفاء الزائدة هي الثانية، والفاء الأولى فاء الجزاء؛ لأن الثانية لو كانت فاء الجزاء، والأولى هي الزائدة، لزم تقديم معمول الجزاء على فائه؛ لأن الظرف - أعني: عند ذلك – معمول لـ (اجزعي)"[2]، وهو مأخوذ من رأي الفارسي في الحجة كما نقلنا عنه.

وتعقبه الشُّمُنِّي بأنه يجوز أن تكون "الفاء الثانية فاء الجزاء، وقُدِّم الظرف عليها للضرورة؛ لأن الجزاء هو الفعل، والأصل في فاء الجزاء أن تكون داخلة عليه"[3]، وبأن بعض النحويين قد خَرَّج البيت على حذف (أمّا)، والتقدير: فأما إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[4]، محتجين بقول الرضي إن (أما) قد تحذف "لكثرة الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ. وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ. وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (المدثر/ ٣- ٥)، و: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ (ص/٥٧)، و: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (يونس/٥٨)، وإنما يطرد ذلك، إذا كان ما بعد الفاء أمرًا أو نهيًا، وما قبلها منصوب به أو بمفسّر به"[5]. وعلى ذلك تكون الفاء الثانية في البيت فاء الجزاء؛ "إذ يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد (أمّا) وإن امتنع ذلك في غيرها"[6].

أما من منع زيادة الفاء في مثل هذا فجعلوا البيت ضرورة[7].

---

[1] اللباب ج١ص٤٢٢، والمراد بالفاء الأولى: التي في قوله: (فعند)، أما التي في قوله: (فإذا) فهي عاطفة وليست زائدة، وقد ذكرت عند تخريج البيت أنها في بعض المصادر بالواو وفي بعضها بالفاء.

[2] حاشية الشُّمُنِّي ج٢ص٤.

[3] السابق نفسه.

[4] السابق نفسه.

[5] شرح الرضي على الكافية ج٤ص٤٧٤.

[6] حاشية الشُّمُنِّي ج٢ص٤.

[7] انظر: مغني اللبيب ج٢ص٥٠٢.

وخلاصة القول أننا إزاء ثلاثة آراء في تخريج بيت النمر:

١_ أن زيادة الفاء في البيت ضرورة. (وهذا الرأي يستوي فيه أن تكون الزائدة الأولى أو الثانية؛ فأيٌّ منهما إذا سقط انكسر الوزن).

٢_ أنه يجوز زيادة الفاء، وأن الفاء الأولى هي الزائدة (وقد بدأ بهذا الرأي الفارسي في المسائل القصرية، والعكبري، واختاره الشُّمُنِّي) بناءً على تقدير (أمّا) الشرطية، أو على عدم تقدير (أمّا)، ويكون تقديم معمول الجزاء على فائه للضرورة.

٣_ أن الفاء الثانية هي الزائدة، والأولى هي فاء الجواب، حتى لا يتقدم معمول الجزاء على فائه.(وهو رأي الفارسي في الحجة، واختيار الدماميني).

وفي رأيي أن القول بجواز زيادة الفاء هو الأَوْلَى؛ لورود ذلك في نصوص فصيحة فيما حكاه الأخفش وغيره، وهو رأي جمهور النحويين عدا سيبويه كما تقدم. أمّا أيٌّ الفاءين هو الزائد؟، فمسألة يصعب ترجيحها في ظل وجود حجة ودليل لكل رأي من الرأيين، وإن كان مما يقوي رأي الفارسي في الحجة بأن الثانية هي الزائدة أنه يبعدنا عن محذور، وهو تقديم معمول الجزاء على فائه، دون الحاجة إلى تقدير (أمّا) – إذ عدم التقدير أولى من التقدير – ودون اللجوء للقول بالضرورة (مع عدم تقدير أمّا).

وعلى كل حال فالقول بزيادة الفاء "لا ينافي أنها تفيد توكيد المعنى وتقويته، لقولهم: إن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى، وقد ينضم لذلك تزيين اللفظ وتحسينه، وإلا كان ذلك عبثًا"[١].

١٩ـ حذف (ما) من (إمَّا)

[١] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ج١ص٢٤٢.

يرى سيبويه أن (إمّا) مركّبة من (إنْ) و(ما)[1]، ويرى أنه "لا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في الشعر"[2]، واستشهد على ذلك بقول النمر بن تولب:

سَقَتْهُ الرّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[3] [المتقارب]

والتقدير عنده: إمّا من صَيِّفٍ وإمّا من خريف، فحذف (إمّا) الأولى لدلالة الثانية عليها، وحذف (ما) من (إمّا) الثانية لضرورة الشعر[4]. والفاء على هذا عطفت جملة (لن يعدما) على جملة (سقته)[5].

[1] انظر: الكتاب ج٣ص٣٣١ -٣٣٢.

[2] السابق ج١ص٢٦٧.

[3] السابق نفسه، والبيت للنمر في ديوانه ص٣٨١، وفيه (سقتها)، وهي رواية ثعلب عن ابن سعدان عن الأصمعي كما يقول أبو علي الفارسي (انظر: المسائل البغداديات ص٣٣٠)، ومجاز القرآن ج٢ص٢٣١ -٢٣٢، وفيه (سقتها رواعد)، والشعر للفارسي ص٨٥ - ٨٦، والمسائل البغداديات ص٣٢٣، ٣٢٩، والمسائل البصريات ص٦١٧، وتحصيل عين الذهب ص١٨٦، ومختارات ابن الشجري ص٦٩، وأماليه ج٣ص١٤٩، وشرح المفصل ج٨ص١٠١، وضرائر الشعر ص١٦٢، والبسيط ص٣٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٦٧، وشرح الكافية الشافية ص١٢٢٩، وشرح ابن الناظم ص٣٨١، والتذييل والتكميل ج٥ لوحة ١٧٣أ، وتخليص الشواهد ص٢٢١، وفيه (سقتها رواعد)، والمقاصد النحوية ص٥٥٧، ١٦٣٧، وشرح شواهد المغني ص٦٥، والخزانة ج١١ص٩٣، وشرح أبيات المغني ج١ص٣٧٧، ٣٨٦، وبلا نسبة في: الانتصار لابن ولاد ص٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٩٠، والخصائص ج٢ص٤٤١، والمنصف ج٣ص١١٥، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص٤٠٢، وارتشاف الضرب ص١٩٩٤، والتذييل والتكميل ج٤ لوحة ١٦٩ب، والجنى الداني ص٢١٢، ٥٣٤، ومغني اللبيب ج١ص٣٧٨، ٣٩٥، والأشباه والنظائر ج١ص٢٢٧، والدرر اللوامع ج٢ص٤٤٥، والرواعد: جمع راعدة، وهي السحابة الماطرة، وفيها صوت الرعد غالبًا، والصَيِّف (بتشديد الياء المكسورة): المطر الذي يجيء في الصيف، وأراد بالخريف: المطر الذي يأتي فيه.

[4] انظر: المنصف ج٣ص١١٥.

[5] انظر: شرح المفصل ج٨ص١٠٢.

ويرى الأصمعي أن (إن) في البيت شرطية، والفاء في (فيعدما) هي فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الريّ، ولم يحتج إلى ذكر (سقته) مرة ثانية لقوله: (سقته الرواعد من صيِّف)، كأنه اكتفى بذكره مرة واحدة[1].

واختار المبرد ما ذهب إليه الأصمعي معترضًا على سيبويه بأن "(ما) لا يجوز إلغاؤها من (إنْ) إلا في غاية الضرورة، و(إمّا) يلزمها أن تكون مكررة، وإنما جاءت ههنا مرة واحدة، ولا ينبغي أن يُحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا، ولكن الوجه في ذلك ما قال الأصمعي، هي (إن) الجزاء"[2]. واختار هذا الرأيَ أيضًا ابنُ الشجري[3]، والمرادي[4]، وجوّزه أبو علي الفارسي، وإن كان رأي سيبويه عنده أسهل في المعنى[5].

وقد ضعّف ابن ولاد[6]، والأعلم[7]، وابن هشام[8]، وغيرهم[9]، ما ذهب إليه إليه الأصمعي والمبرد من كون (إن) في البيت شرطية، اعتمادًا على أن المعنى يؤيد ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أن الشاعر "ذكر وَعْلًا يَرِد هذا الماء متى شاء، وأنه غزيرٌ موجود، فقال (في بيت سابق على هذا البيت):

إذا شاء طالع مسجورة ترى النبع حولها والساسما [المتقارب]

---

[1] انظر رأي الأصمعي في: الانتصار ص٩٤، وشرح المفصل ج٨ص١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٦٧، والجنى الداني ص٥٣٥، ومغني اللبيب ج١ص٣٧٩ -٣٨٠.

[2] الانتصار ج٣ص٩٣ -٩٤.

[3] انظر: أمالي ابن الشجري ج٣ص١٥٠.

[4] انظر: الجنى الداني ص٢١٢.

[5] انظر: المسائل البغداديات ص٣٣١.

[6] انظر: الانتصار ص٩٤ -٩٥.

[7] انظر: تحصيل عين الذهب ص١٨٦ -١٨٧.

[8] انظر: مغني اللبيب ج١ص٣٨٠.

[9] انظر: التذييل والتكميل ج٤ لوحة ١٦٩.

فقال: مسجورة، أي: مملوءة من صيِّف أو خريف، فلن يعدم الوعل ريًا على كل حال، فأعلم أن ذلك ثابتٌ له، وليس للجزاء في هذا البيت معنًى يحسن في الشعر ويليق بمراد الشاعر، لأنه إذا حملها على الجزاء فإنما يريد: إن سقته لم يعدم الري، وإن لم تسقه عدم الري، ولا فائدة في هذا يحسن معها الشعر، ولا يشبه قوله: (إذا شاء طالع مسجورة)، فقد جعل ذلك له متى شاء وجعلها مملوءة"[1].

وأما قول المبرد إنه لا يجوز إلقاء (ما) من (إمّا) إلا في غاية الضرورة، فهو نفسه ما قاله سيبويه من أنه لا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في الشعر[2]، "والعرب تحذف من نفس الكلمة للضرورة مع زوال اللبس، فما بالها لا تحذف الزائد للضرورة مع زواله؟، و(ما) ههنا زائدة في (إن ما)"[3].

وقد جاز في ضرورة الشعر حذف (إما) الأولى؛ لأن المبْقاة تدل عليها، وقد حذفت في قول الفرزدق:

تُهاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وَإِمّا بِأَمْواتٍ أَلَمّ خَيالُها[4] [الطويل]

"فحذف (إمّا)، والتقدير: تُهاض إمّا بدارٍ، وإمّا بأموات، فكذلك: سقته الرواعد إمّا من صيِّف، وإمّا من خريف، فحذف (إمّا)"[5]. وفي هذا ردٌ على ما قاله المبرد من أن (إمّا) يلزم أن تكون مكررة.

---

[1] الانتصار ص٩٤ -٩٥، وانظر اعتراض الدماميني على هذا المعنى في: شرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص٢٣٧، والرد على هذا الاعتراض في الخزانة ج١١ص٩٧ -٩٨.

[2] انظر: الكتاب ج١ص٢٦٧.

[3] الانتصار ص٩٥.

[4] البيت للفرزدق في ديوانه ص٤٢٤، والشعر للفارسي ص٨٥ -٨٦، وشرح المفصل ج٨ص١٠٢، وينسب لذي الرمة، وهو في ملحقات ديوانه ص١٩٠٢، وشرح التسهيل للمرادي ص٨١٥، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ج١ص٣٩٠، والمنصف ج٣ص١١٥، ورجح البغدادي كونه للفرزدق (انظر: الخزانة ج١١ص٨٧)، وتهاض: أي يتجدد جرحها.

[5] الشعر للفارسي ص٨٦.

وذهب أبو عبيدة إلى أنّ (إنْ) في البيت زائدة، والتقدير: سقته الرواعد من صيِّفٍ ومن خريف[1]، ورُدَّ بأن "زيادة (إنْ) بعد حرف العطف لم يثبت"[2].

وبهذا يظهر أن ما قاله سيبويه هو الأَوْلَى، ويؤيده أيضًا أنه قد ثبت حذف (إمّا) الأولى كما في بيت الفرزدق المذكور، كما ثبت حذف (ما) من (إمّا) في قول دريد بن الصمة:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمالَ صَبْرِ[3] [الوافر]

فهذا على معنى: فإمّا جزعًا وإمّا إجمال صبرٍ، ولا يكون على (إن) الجزاء؛ "لأنا لو جعلنا (إنْ) ههنا للجزاء لاحتجنا إلى جواب، وذلك أنّ جواب (إنْ) فيما بعدها، وقد يكون ما قبلها مغنيًا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيءٌ من حروف العطف، كقولك: (أكرمك إن جئتني)، فإن أدخلت عليها فاء أو ثُمّ بَطَل أن يكون ما قبلها مغنيًا عن الجواب، لا يجوز أن تقول: (أكرمك فإن جئتني)، ولا: (أكرمك ثم إن جئتني) حتى تأتي بالجواب فتقول: (أكرمك فإن جئتني زدت في الإكرام)، فلذلك بطل أن يكون: (فإن جزعًا) على معنى المجازاة"[4].

٢٠ـ حذف المنادى

"حق المنادى أن يُمْنَع حذفه؛ لأن عامله قد حُذف لزومًا، فأشبه الأشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلًا من اللفظ به، كـ (إياك) في

---

[1] انظر رأي أبي عبيدة في: الشعر للفارسي ص٨٦، والجنى الداني ص٥٣٥، ومغني اللبيب ج١ص٣٨٠.

[2] التذييل والتكميل ج٤ لوحة ١٦٩.

[3] البيت لدريد في تحصيل عين الذهب ص١٨٥، وأمالي ابن الشجري ج٣ص١٥٠، والخزانة ج١١ص١٠٩، وبلا نسبة في: الكتاب ج١ص٢٦٦، وشرح المفصل ج٨ص١٠١، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص٤٠٣، والجنى الداني ص٥٣٤، وفيه (قد) مكان (لقد).

[4] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٢ص١٦٥.

التحذير، وكـ (سقيا له) في الدعاء. إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلًا عليه، وكون ما بعده أمرًا أو دعاء"[1].

وكون فعل النداء محذوفًا وجوبًا أدى ببعض النحويين إلى منع حذف المنادى حتى لا يجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى، ومنهم أبو حيان، حيث يقول: "واختلفوا في جواز حذف المنادى، وإبقاء الأداة تدل عليه، والذي يقتضيه النظر: المنع"[2].

وفصّل بعضهم القول في هذه المسألة؛ فالكوفيون يرون أن المنادى إنما يُقَدّر محذوفًا إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمر وما جرى مجراه، واحتجوا على ذلك بشواهد من الشعر والنثر، منها قول النمر بن تولب:

وَقَالَتْ: أَلا يا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ: سَمِيعًا فَانْطِقِي وَأَصِيبِي[3]

[الطويل]

ومن النثر قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (النمل/٢٥) على قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، والحسن، والكسائي، وحُمَيد الأعرج،

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٨٨.

[2] ارتشاف الضرب ص٢١٨١، وانظر: الهمع ج٢ص٣٤.

[3] انظر: الإنصاف ص١٠٢، المسألة الرابعة عشرة، وقد ورد البيت بهذه الرواية التي فيها موضع الشاهد (يا اسمع) للنمر في: البيان والتبيين ج١ص٤٠٨، وفيه (بخطبة) مكان (بخطة)، و(سمعنا) مكان (سميعًا)، والنوادر لأبي زيد ص١٩٢، وفيه (فقالت) مكان (وقالت)، و(لخطة) مكان (بخطة)، و(سمعنا) مكان (سميعًا)، وورد الشطر الأول منه في أمالي ابن الشجري ج٢ص٤٠٩، وفيه (فقالت) مكان (وقالت)، و(أجبك) مكان (نعظك)، وورد بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ج٢ص٤٠٢، والحجة للفارسي ج٥ص٣٨٥، وفيه (سمعنا) مكان (سميعًا)، والبحر المحيط ج٧ص٦٦، والشطر الأول منه في المسائل الشيرازيات ص١٨٥، والبيت في ديوانه والرواية فيه:

وقالت: ألا فاسمع نعظك بخطبة فقيرا سمعنا فانطقي وأصيبي

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

بالتخفيف، على معنى: (ألا ياهؤلاء اسجدوا)[1]. ومنه ما سمعه الفراء عن العرب، حيث يقول: "وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، و: ألا يا تَصَدّقا علينا"[2].

أما البصريون فقد أجازوا حذف المنادى سواء أجاء بعده أمر أم خبر، حيث ردوا على الكوفيين قولهم السابق قائلين: "وأما قولهم (أي الكوفيين): إن المنادى إنما يُقَدّر محذوفًا إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمر فليس بصحيح؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمريّ والخبريّ في امتناع مجيء كل واحدٍ منهما بعد حرف النداء، إلا أن يُقَدّر بينهما اسمٌ يتوجه النداء إليه. والذي يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى، كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى، قال الشاعر:

يا لَعْنَةَ اللهِ والأَقْوامِ كُلِّهِمُ وَالصّالِحِينَ عَلى سِمْعانَ مِنْ جارِ[3] [البسيط]

أراد: ياهؤلاء، لعنة الله على سمعان، ... وقال الآخر:

يا قاتَلَ اللهُ صِبْيانًا تَجِيءُ بِهِم أُمُّ الهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لها وارِي[4] [البسيط]

وهي جملة خبرية، فدلّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية"[5].

---

[1] انظر القراءة في معاني القرآن للفراء ج٢ص٢٩٠، والسبعة ص٤٨٠،والبحر المحيط ج٧ص٦٥،وقراءة الجمهور:(أَلّا يَسْجُدُوا لِلّهِ).

[2] معاني القرآن للفراء ج٢ص٢٩٠، وانظر مزيداً من الشواهد الشعرية في الإنصاف ص٩٩-١٠٢، المسألة الرابعة عشرة.

[3] انظر البيت في: الكتاب ج٢ص٢١٩، وأمالي ابن الشجري ج٢ص٦٩، ٤١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٨٩، وشرح أبيات المغني ج٦ص١٧١، والدرر اللوامع ج٢ص٢١٢.

[4] البيت للقَتّال الكلابي في ديوانه ص٥٩، وفيه (يا قَبّحَ) مكان (يا قاتل)، واللسان (هنبر) ج٥ص٢٦٧، و(أم الهِنْبِر): الضبع، و(واري) أي: سمين.

[5] الإنصاف ص١١٧ -١٢٠، المسألة الرابعة عشرة.

وهذا يعني أن البصريين توسعوا في جواز حذف المنادى كما نقل عنه الأنباري، لكن هذا الموقف لم يرق للمتأخرين ، فنجد ابن مالك يرى رأي الكوفيين، فيجيز حذف المنادى إذا كان بعده أمرٌ أو دعاء، ويعلل ذلك بأن "الآمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيرا، حتى صار الموضع منبهًا على المنادى إذا حُذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك"[1]. وخرّج عليه قوله تعالى : (أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ) (النمل/٢٥) على قراءة الكسائي وغيره بالتخفيف، أي: يا هؤلاء اسجدوا، وقول الشاعر:

يا لَعْنَةَ اللهِ والأَقْوامِ كُلِّهِمُ وَالصّالِحِينَ عَلى سِمْعانَ مِنْ جارِ[2] [البسيط]

وقول ذي الرمة:

أَلا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلى البِلَى وَلا زالَ مُنْهَلًا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ[3] [الطويل]

ونصّ بعض النحويين على قياسية حذف المنادى في الأمر والدعاء[4]، وهذا هو الراجح؛ فالشيء إنما يجوز حذفه إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملًا فيه الثبوت، كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فإنه جاز لكثرة ثبوته، وأما ما استشهد به البصريون على مجيئه في الخبر فكلها شواهد تندرج تحت الدعاء وليس الخبر، وعلى ذلك فالأولى قصره على الأمر والدعاء كما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك ومن تبعهم.

٢١ـ فتح لام التعليل

[1] شرح التسهيل ج٣ص٣٨٨.

[2] البيت سبق تخريجه قريبًا.

[3] انظر: شرح التسهيل ج٣ص٣٨٩، والبيت لذي الرمة في ديوانه ج١ص٥٥٩، ومجالس ثعلب ج١ص٣٤، والشطر الأول منه في الخصائص ج٢ص٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ج٢ص٤٠٩، والإنصاف ص١٠٠ المسألة الرابعة عشرة، وشرح أبيات المغني ج٤ص٣٨٥، والدرر اللوامع ج١ص٢٠٦، ج٢ص٦.

[4] انظر: شرح التصريح ج١ص٣١.

من أقسام اللام: لام التعليل، وتسمى لام (كيّ)، وهي الناصبة للفعل بنفسها عند الكوفيين، وأما البصريون فهي عندهم لام جرٍّ، والناصب (أنْ) مضمرة بعدها[1]، وحكم هذه اللام: الكسر، هذا هو المشهور في حركتها[2]، وهي لهجة أكثر العرب[3].

وذكر يونس أن ناسًا من العرب يفتحون اللام التي في مكان (كي)[4]، وأنشد على ذلك قول النمر بن تولب:

تُواعِدُنِي رَبِيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لَأَهْلِكَها وَأَقْتَنِيَ الدّجاجا [الوافر]

بفتح لام التعليل في (لأهلكها).

وللبيت رواية أخرى في موضع الشاهد، هي:

وَتَأْمُرنِي رَبِيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لَأَشْرِيَها وَأَقْتَنِيَ الدّجاجا[6]

بفتح اللام في (لأشريها).

وعلى كلتا الروايتين (لَأهلكها – لَأشريها) فاللام مفتوحة، وقد نقل أبو الحسن الأخفش عن خلف الأحمر قوله: إنها لغةٌ لبني العنبر[1]،

---

[1] انظر: الجنى الداني ص١١٤، والهمع ج٢ص٣٢١.

[2] انظر: ارتشاف الضرب ص١٧٠٦، والهمع ج٢ص٣٢٢.

[3] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٤٩.

[4] معاني القرآن للأخفش ج١ص١٣٠.

[5] ورد البيت بهذه الرواية غير منسوب في معاني القرآن للأخفش ج١ص١٣٠، وفيه (يؤامرني) مكان (تواعدني)، و(لأهلكه) مكان (لأهلكها)، والحجة للفارسي ج٢ص٤٣٤، والمسائل البصريات ص٥٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٤٩، وفيه (وتأمرني) مكان (تواعدني).

[6] ورد البيت بهذه الرواية للنمر في ديوانه ص٣٣٩، والحيوان ج٢ص٣٠٥، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل ج١١ص١٨٥، وشرح التسهيل للمرادي ص٧٠٥، ومعنى (لأشريها): لأبيعها، والفعل من الأضداد.

وذكر ابن مالك أن كل العرب تكسر هذه اللام التي قبل الفعل إلا (عُكْلًا) و(بني العنبر) فإنهم يفتحونها[٢]، كما ذكر السيوطي أن فتحها لغة تميم[٣].

ونسبة هذه اللهجة إلى قبيلة (عُكْل) يشير إلى أن النمر بن تولب قد جرى على لهجة قومه في فتح لام التعليل.

وقد ورد فتح لام التعليل في القراءات القرآنية كذلك؛ حيث قرأ الحسن: (لَيْلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) (الحديد/٢٩) بفتح لام (ليلا) وسكون الياء وعدم الهمز[٤]، ومعنى ذلك أن فتحها ثابت نثراً وشعراً، وهو لهجة لبعض العرب كما نقلنا، ومن ثَمّ حُكِم عليه بالجواز[٥].

٢٢ـ حذف فعل الشرط وجوابه معًا

من عادة العرب أن يختزلوا من الكلام مالا يتم الكلام على الحقيقة إلا به اختصاراً وإيجازاً، إذا كان فيما بقي دليلٌ على ما أُلقي[٦]، ومن ذلك حذف الشرط والجواب، وقد استشهد ابن قتيبة[٧]، والزجاجي[٨]، على الحذف اكتفاءً بما ذُكر بقول النمر بن تولب:

---

[١] انظر: معاني القرآن ج١ص١٣٠، وانظر لهجة بني العنبر أيضًا في: إعراب القرآن للنحاس ج١ص٢٤٠، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ج١ص١٣٩.

[٢] انظر: شرح التسهيل ج٣ص١٤٩.

[٣] انظر: الهمع ج٢ص٣٢٢.

[٤] انظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٣، والمحتسب ج٢ص٣١٣، والبحر المحيط ج٨ص٢٢٧، وقراءة الجمهور: (لِئَلّا) بكسر اللام والهمز المفتوحة.

[٥] انظر: المحتسب ج٢ص٣١٣.

[٦] انظر: أدب الكاتب ص٢١٤، والجمل للزجاجي ص٢٧٤.

[٧] انظر: أدب الكاتب ص٢١٤.

[٨] انظر: الجمل ص ٢٧٤.

فَإِنّ المنِيّة مَنْ يَخْشَها فَسَوْفَ تُصادِفُهُ أَيْنَما[1] [المتقارب]

يريد: أينما ذهب، وأينما كان. و(أينما): ظرف مضَمّنٌ معنى الشرط، وقد حذف شرطه وجوابه في البيت، وقد استشهد به الشيخ خالد الأزهري[2]، والسيوطي[3]، والبغدادي[4]، صراحةً على جواز حذف الشرط والجواب معًا، يقول الأزهري: "ويجوز حذف الشرط والجزاء معًا وإبقاء الأداة، كقول النمر بن تولب:

فَإِنّ المنِيّة مَنْ يَخْشَها فَسَوْفَ تُصادِفُهُ أَيْنَما

أي: أينما يذهب تصادفه"[5].

لكن النحويين نصوا على أن الشرط والجواب يحذفان معًا مع (إِنْ) فقط، ولا يجوز الحذف مع غيرها[6]، وذكروا أنها اختصت بذلك لأنها أم الباب، ولأنه لم يرد في غيرها[7]، بل إن ابن عصفور وابن مالك جعلا حذف

---

[1] البيت للنمر في ديوانه ص٣٧٨، وأدب الكاتب ص٢١٤، والمعاني الكبير ص١٢٦٤. والاختيارين للأخفش الأصغر ص ٢٧٩، وشرح السيرافي على كتاب سيبويه ج١ص٢٣٩، والاقتضاب ج٣ص١٨٤، ومختارات ابن الشجري ص٦٧، وضرائر الشعر ص٢٦٩، وتخليص الشواهد ص٢٢٠، والمقاصد النحوية ص٥٥٧، وشرح التصريح ج٢ص٤١١، وشرح شواهد المغني ص٦٥، والخزانة ج١١ص١٠١، وشرح أبيات المغني ج١ص٣٨٥، ج٨ص١١٣، وبلا نسبة في: الجمل للزجاجي ص٢٧٤، ورصف المباني ص٧٢، ١٢٥، وارتشاف الضرب ص٢٤٤٧.

[2] انظر: شرح التصريح ج٢ص٤١١.

[3] انظر: شرح شواهد المغني ص٦٧.

[4] انظر: الخزانة ج١١ص٤٤٠، وشرح أبيات المغني ج١ص٣٨٧.

[5] شرح التصريح ج٢ص٤١١.

[6] انظر: شرح الكافية الشافية ص١٦١٠.

[7] انظر: الهمع ج٢ص٢٦٤.

الجواب والشرط معًا بعد (إنْ) من قبيل الضرورة[1]، وكلام غيرهما يقتضي جوازه في الكلام مع (إن) مطلقا[2].

وقد جاء بيت النمر بن تولب ليثبت ورود السماع بحذف الشرط والجواب معًا مع (أينما) في لغة الشعر؛ لوضوح المعنى، ودلالة ما سبق عليه، خلافًا لمن نصّ على أن حذفهما معًا لم يرد في غير (إنْ)، وهو بيت فريد في بابه.

٢٣ـ الجزم بـ(إذا)

تأتي (إذا) في الكلام على ضربين: " ظرف مستقبل، وحرف مفاجأة، فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجمل الاسمية، ولا عمل لها. والاستقبالية مختصة بالجمل الفعلية، وتأتي على وجهين: أحدهما: أن تكون خالية من معنى الشرط، نحو: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى. وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) (الليل/١ -٢)، والثاني: أن تكون متضمنة معنى الشرط، وهو الغالب فيها، نحو: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ) (البقرة/١٤)"[3].

ومع كونها متضمنة معنى الشرط فقد حُكِم عليها بأنها كالخالية من معنى الشرط في عدم استحقاق عمل الجزم[4]، فلا يجزم بها في سعة الكلام؛ لمخالفتها (إن) الشرطية، وذلك لأن (إذا) تستعمل لما يُتَيَقّن وجوده أو يُرجح، فمثال استعمالها لما يُتَيَقّن وجوده: آتيك إذا احْمَرّ البُسْرُ، ومثال استعمالها لما لم يترجح وجوده: آتيك إذا دعوتني، بخلاف (إن) فإنها لا تستعمل إلا للمشكوك فيه فقط، أي لما يحتمل الوقوع

[1] انظر: المقرب لابن عصفور ص٢٧٦، والمساعد ج٣ص١٧٠ -١٧١.
[2] انظر: المساعد ج٣ص١٧١، والهمع ج٢ص٤٦٥.
[3] شرح التسهيل ج٤ص٨١.
[4] انظر: السابق نفسه.

وعدمه[1]. "فلما خالفت (إذا) (إنْ وأخواتها) فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في وقوعه، فارقتها في حكمها، فلم يجزم بها في السعة، بل تضاف إلى الجملة، وإذا وليها المضارع كان مرفوعًا، كقوله تعالى: (وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِيرٌ) (الشورى/٢٩)"[2].

أما في الشعر فقد شاع الجزم بها، وقد استشهد ابن مالك[3]، وتبعه المرادي[4]، وابن عقيل[5]، على الجزم بـ(إذا) في الشعر بقول النمر بن تولب:

وَإِذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فارْجُ الغِنَى وَإِلى الذِي يُعْطِي الرَّغائِبَ فارْغَبِ[6] [الكامل]

وقد جعل سيبويه الجزم بـ(إذا) من ضرورة الشعر فقال: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ(إنْ)؛ حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب"[7]، وكذلك خصه المبرد بالضرورة[8].

---

[1] انظر: الكتاب ج٣ص٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٨١، والمساعد ج١ص٥٠٦، وحاشية الصبان ج٤ص١٩.

[2] شرح التسهيل ج٤ص٨١.

[3] انظر: شرح التسهيل ج٢ص٢١١ -٢١٢، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٧٢.

[4] انظر: شرح التسهيل للمرادي ص٣٦٧.

[5] انظر: المساعد ج١ص٥٠٦.

[6] البيت بهذه الرواية للنمر في ديوانه ص٣٣٧، وطبقات فحول الشعراء ج١ص١٦١، والأغاني ج٢٢ص١٩٦، والتذييل والتكميل ج٥ لوحة ١٥٤ب، والخزانة ج١ص٣٢٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ج١ص٣٩٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢١٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ص٧٢، والجنى الداني ص٣٦٧، والمساعد ج١ص٥٠٦، وورد في الشعر والشعراء ج١ص٣١٠، والتمثيل والمحاضرة ص٥٦، ونهاية الأرب في فنون الأدب ج٣ص٦١، برواية (ومتى تصبك خصاصة فارج الغنى)، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت على هذه المسألة.

[7] الكتاب ج٣ص٦١.

[8] انظر: المقتضب ج٢ص٥٥.

والقول بالضرورة هنا لا داعي له؛ لأن الشاعر إذا استعمل (متى) الشرطية مكان (إذا) لاستقام الوزن ولم ينكسر[1].

أما الفراء فلم يخص ذلك بالشعر، وإنما جعله لهجة لبعض العرب فقال: "من العرب من يجزم بـ(إذا) فيقول: إذا تقمْ أقمْ، أنشدني بعضهم:

وَإِذا نُطاوِعْ أَمْرَ سادَتَنا لا يَثْنِنا جُبْنٌ وَلا بُخْلُ[2] [الكامل]

وقال آخر:

وَاسْتَغْنِ ما أَغْناكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[3] [الكامل]

وأكثر الكلام فيها الرفع"[4]. فهذا يدل على أن الجزم بـ(إذا) غير ممتنع في سعة الكلام، فهو لهجة لبعض العرب، وإن كان الرفع أكثر منه.

وقد تردد قول ابن مالك في هذه المسألة؛ ففي شرح الكافية الشافية[5] منع ورود الجزم بـ(إذا) في النثر فقال: "وقد جُزِم بـ(إذا) في الشعر كثيراً، والأصح منعُ ذلك في النثر لعدم وروده". وفي التسهيل[6]

---

[1] انظر: شرح الكافية الشافية ص١٥٨٤، وقد ذكرنا عند تخريج شاهد النمر بن تولب أن له رواية أخرى باستعمال (متى) مكان (إذا).

[2] البيت لعمرو بن شأس الأسدي (انظر: شعر عمرو بن شأس الأسدي ص٣٥) وعجزه فيه: (لم يُرْدِنا عجز ولا بخل)، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ج١ص٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٨٢،وفيه وفي مجالس ثعلب: (بخل ولا جبن).

[3] البيت لعبد قيس بن خفاف في المفضليات ص٣٨٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ج٢ص٢٢٢، ج٢ص٢٢٢، وفيه (استغن) بدون واو، والدرر اللوامع ج١ص٤٤٠، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢١١، ج٤ص٨٢، وشرح الكافية الشافية ص١٥٨٤، والمساعد ج٣ص١٥٥، وفي هذه المصادر الثلاثة: (استغن) بدون واو.

[4] معاني القرآن ج٣ص١٥٨.

[5] ص١٥٨٣.

[6] ص٢٣٧.

يقول: "قد يجزم بـ(إذا) الاستقبالية حملًا على (متى)، وتهمل (متى) حملًا على (إذا)"، فلم يخص الجزم بـ(إذا) بلغة الشعر، لكنه في شرح التسهيل[1] نص على أنه لم يجزم بها إلا في الشعر، وأكد في موضع آخر منه[2] على أنه لم يجزم بها في السعة، مع أنه في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)[3] يرى أن الجزم بـ(إذا) نادرٌ في النثر وكثير في الشعر، ويخرِّج عليه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – لعليّ وفاطمة – رضي الله عنهما -: (إذا أخذتما مضاجعكما تُكَبِّرا أربعًا وثلاثين، وتسبِّحا ثلاثًا وثلاثين، وتَحْمَدا ثلاثًا وثلاثين)[4].

وجعله المرادي وابن هشام خاصًا بلغة الشعر[5].

ومن خلال ما نص عليه الفراء من أن الجزم بـ(إذا) لهجة لبعض العرب، وما ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح من أنه نادر في النثر – من خلال ذلك يمكننا القول بأن الجزم بها جائز غير ممتنع، لأنه لهجة لا يمكن ردها، لكنها لهجة نادرة، أو قليلة الشيوع، والكثير أن يجزم بها في لغة الشعر.

٢٤ـ جعل (لو) اسمًا

(لو) حرف امتناع لامتناع، يفيد امتناع الثاني لامتناع الأول[6]، فإذا جُعِل هذا الحرف اسمًا شُدِّدت الواو وأُعْرِبت، فقيل: لَوٌّ، وقد استشهد الفراء،

---

[1] انظر: ج٢ص٢١١.

[2] انظر: السابق ج٤ص٨١.

[3] ص٧١ -٧٢.

[4] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم -، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه، رقم٣٧٠٥، ص٩١٣، واللفظ فيه: (تكبران .. وتسبحان .. وتحمدان) بالرفع.

[5] انظر: الجنى الداني ص٣٦٧، ومغني اللبيب ج٢ص٧٥.

[6] انظر: الجنى الداني ص٢٧٢ -٢٧٣.

والمبرد، وأبو بكر بن الأنباري، وابن جني، وأبو منصور الأزهري، وابن سيده، وابن منظور، والسيوطي، والزبيدي[1]، على مجيء (لو) اسمًا وتشديد واوها وإعرابها بقول النمر بن تولب:

عَلِقَتْ لَوًّا تُكَرِّرُهُ إِنّ لَوًّا ذاكَ أَعْيانا[2] [المديد]

و(لو) حرف مبني على السكون، وهو على حرفين هجائيين، الثاني منهما حرف لين، فإذا جُعِل اسمًا أُلحِقت به واوٌ أخرى، فتشدد الواو، وذلك لأنه ليس في كلام العرب اسم على حرفين والثاني منهما ياء ولا واو ولا ألف، "لأن ذلك يجحف بالاسم؛ لأن التنوين يدخله بحق الاسمية، والتنوين يوجب حذف الحرف الثاني منه، فيبقى الاسم على حرف واحد، مثال ذلك أنّا إذا جعلنا (لَوْ) اسمًا، ولم نزد فيه شيئًا، ولم نَحْكِ اللفظ الذي لها في الأصل، أعربناها، فإذا أعربناها تحركت الواو وقبلها فتحة، فانقلبت ألفًا فتصير (لا)، ثم يدخله التنوين بحق الصرف، فتصير (لًا) يا هذا، فيبقى حرف واحد، وهو اللام، والتنوين غير معتدٍّ به ... فلما كان فيها هذا الإجحاف – لو لم يُزَد فيها شيء – زادوا ما يُخرجه عن حدّ الإجحاف فجعلوا ما كان ثانيه واوًا يُزاد فيه مثلُها، فيشدد، وكذلك الياء، كقولك في (لَوْ): لَوٌّ، وفي (كَيْ): كَيٌّ، وفي (في): فيٌّ، وما كان الحرف الثاني منه ألفًا زادوا بعدها همزة، والتقدير أنهم يزيدون ألفًا من جنسها ثم تقلب همزة، فيقال في (لا): لاءٌ، وفي (ما): ماءٌ"[3].

---

[1] انظر مواضع استشهادهم في الهامش التالي.

[2] البيت للنمر في ديوانه ص٣٩٣، وفيه (تكررها)، والشعر للفارسي ص٣١، والمخصص لابن سيده ج١٧ص٥٠، ٥١، وفيه (ترددة) مكان (تكرره)، والأشباه والنظائر للسيوطي ج٥ص١٩٢، وبلا نسبة في : المذكر والمؤنث للفراء ص١٠٠، والمقتضب للمبرد ج١ص٣٧٠، وصدره فيه: (حاوَلَتْ لَوًّا فقلتُ لها)، وسر صناعة الإعراب لابن جني ص٧٨٧، وتهذيب اللغة للأزهري (لو) ج١٥ص٤١٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ج١ص٥١٣، واللسان (إما لا) ج١٥ص٤٦٩.

[3] المخصص ج١٧ص٥٠.

ويعلل المبرد لزيادة الواو والياء والألف تحديداً بقوله: "وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله؛ لأن هذه حروف لا دليل على ثوالثها، ولم تكن اسماً فيعلمَ ما سقط منها"[1].

وإذا جُعلت (لو) اسماً كانت على ضربين: أحدهما: أن يُخْبَر عنها في نفسها. والآخر: أن يُسَمّى بها رجلٌ أو امرأة أو غير ذلك[2]. وقد وردت في بيت النمر بن تولب المذكور من الضرب الأول؛ حيث استعملها مراداً بها لفظُها، ويترتب على ذلك:

أولًا: من ناحية التذكير والتأنيث: يجوز فيها التأنيث على تأويل الكلمة، والتذكير على تأويل حرف[3]، تقول: (لَوٌّ) غير نافع، وغير نافعة[4]، وقد استعملها النمر على التذكير فقال: (تكرره – أعيانا)، وفي رواية الديوان (تكررها – أعيانا)، فيكون بذلك قد أنّث أولًا، ثم ذكّر ثانيًا.

ثانيًا: من ناحية الإعراب: يجوز فيها أن تحكى على حالها قبل التسمية، فيقال: (لَوْ) فيها معنى الشرط، فتترك على حالها، كما يُحكى في قولنا: دعني من تمرتان، أي: دعني من هذه اللفظة[5]. ويجوز أن تعرب فتجري مجرى الأسماء وتعطى حكمها، فيجوز تصريفها وتثنيتها وجمعها وتمثيلها بالفاء والعين واللام[6]، وقد أعربت في بيت النمر المذكور، فنُوِّنت ونصبت على المفعولية في (علقت لَوًا) وعلى أنها اسم (إنّ) في قوله: (إنّ لَوًا) وأخبر عنها بقوله: (أعيانا).

---

[1] المقتضب ج١ص٣٧٠.

[2] المخصص ج١٧ص٤٩.

[3] انظر: السابق نفسه، وانظر كذلك: المذكر والمؤنث للفراء ٩٩.

[4] انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج٢ص٥١٢.

[5] انظر: المخصص ج١٧ص٥٠، وشرح الرضي على الكافية ج٣ص٩٩ -١٠٠.

[6] شرح المفصل ج٦ص٣٠.

٢٥ـ تقديم ما بعد (السين) و(سوف) عليهما

منع ابن الطراوة النحوي[١]، وتلميذه السهيلي[٢]، أن يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما، فلا يجوز: غداً سيقوم زيد، ولا: زيداً سأضرب، ولا: زيداً سوف أضرب؛ لأن لهما الصدارة كحروف الاستفهام، والنفي، والتمني، وغير ذلك، فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما[٣].

في حين يرى جمهور النحويين أن السين وسوف ليس لهما الصدارة في الكلام، فالمبرد يجيز: زيداً سأضرب[٤]، والرضي ينصُّ على أن (سوف) يتخطاها العامل، نحو: زيداً سوف أضرب[٥]، وكذلك نَصّ أبو حيان حيان صراحةً على أن "حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله"[٦].

وقد استشهد أبو حيان[٧]، وياسين العليمي[٨]، والآلوسي[٩]، على جواز عمل ما بعد حرف التنفيس فيما قبله بقول النمر بن تولب:

فَلَمّا رَأَتْهُ أُمّنا هانَ وَجْدُها وقالت: أَبُونا هكذا سَوْفَ يَفْعَلُ[١٠] [الطويل]

فقوله: (هكذا) منصوب بـ(يفعل) وهو بحرف الاستقبال[١]، ورَدُّوا بهذا البيت قول ابن الطراوة والسهيلي.

---

[١] انظر: حاشية يس ج١ص١٦٠.
[٢] انظر: نتائج الفكر ص٩٤.
[٣] انظر: السابق نفسه.
[٤] انظر: المقتضب ج٢ص٨.
[٥] انظر: شرح الرضي على الكافية ج١ص٤٢٢.
[٦] البحر المحيط ج٦ص١٩٤.
[٧] انظر: السابق نفسه.
[٨] انظر: حاشية يس على التصريح ج١ص١٦٠.
[٩] انظر: روح المعاني ج١٦ص١١٧.
[١٠] البيت تقدم تخريجه في المسألة الأولى.

وقد ورد إعمال ما بعد السين في القرآن الكريم وقراءاته أيضًا، فمنه قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ (الروم/٣)، فقوله: (سيغلبون) خبر المبتدأ، و: (من بعد غلبهم) متعلق به[٢]. ومنه كذلك قراءة طلحة بن مصرف: "أَإِذا ما متُّ لَسَأُخْرَجُ حَيًّا" (مريم/٦٦)[٣]، قال أبو حيان بعد أن أورد القراءة: "فعلى قراءته تكون (إذا) معمولًا لقوله: (سأُخرَج)؛ لأن حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده فيما قبله، على أن فيه خلافًا شاذًا، وصاحبه محجوج بالسماع، قال الشاعر:

فَلَمَّا رَآتْهُ أُمُّنا هانَ وَجْدُها وقالت: أَبُونا هكذا سَوْفَ يَفْعَلُ"[٤]

ومن ثَمَّ كان رأي الجمهور هو الأصح لاعتماده على السماع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

---

[١] البحر المحيط ج٦ص١٩٤.

[٢] الدر المصون ج٩ص٣٠، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج٢ص١٨١.

[٣] انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ص٨٨، والبحر المحيط ج٦ص١٩٤، وقراءة الجمهور: (لسوف أخرج حيا).

[٤] البحر المحيط ج٦ص١٩٤.

خاتمة

(الشعر ديوان العرب) مقولةٌ كانت في أذهان النحويين كما كانت في أذهان الأدباء والمفسرين وغيرهم؛ إذ كان الشعر سجلًا حافلًا بما كان يجري في حياة العرب وعلى ألسنتهم، ومن ثم لجأ النحويون إليه ينهلون من معينه، ويستقون منه الشواهد لتقعيد القواعد وإثبات الأحكام، ومن هؤلاء الشعراء الذين أخذ النحويون عنهم واهتموا بهم: الشاعر المخضرم النمر بن تولب، الذي يعد – على الرغم من قلة ما تركه من شعر – من الشعراء المبَرِّزين، وقد وُصِف بأنه شاعرٌ فصيحٌ كيِّسٌ، لم يمدح أحداً إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وارتفعت نفسه عن الأحقاد فلم يَهْجُ أحداً، ولذا كان شاعر الرِّباب في الجاهلية.

وقد اهتم النحويون اهتمامًا بالغًا بشعر النمر على قلته، فحرصوا على الاحتجاج به في إثبات القواعد والأحكام النحوية من لدن سيبويه حتى عصر أصحاب الحواشي كالصبان وغيره، واهتم كثير منهم بنسبة شعره إليه، فسيبويه نفسه قد استشهد بثلاثة أبيات من شعره ونسبها إليه، وكذلك فعل الأخفش الأصغر في الاختيارين، وابن قتيبة في أدب الكاتب، والمعاني الكبير، وأبو علي الفارسي في كتاب الشعر، وابن الشجري في أماليه ومختاراته، وابن يعيش في شرح المفصل، وابن عصفور في الضرائر، وابن هشام في تخليص الشواهد، والعيني في المقاصد النحوية، والبغدادي في الخزانة، وشرح أبيات المغني، والسيوطي في شرح شواهد المغني، وغيرهم كما هو مبين في تخريج الشواهد في أثناء الدراسة.

وقد كان أبو حيان الأندلسي أكثر النحويين احتجاجًا بشعر النمر بن تولب؛ فقد احتج باثني عشر شاهداً من شعره في كتابه التذييل والتكميل، وتكرر الاحتجاج بأكثر من شاهد منها في أكثر من موضع عنده، كما احتج بسبعة شواهد في ارتشاف الضرب.

ويلي ابنُ هشام أبا حيان في عدد مرات الاحتجاج بشعر النمر؛ حيث احتج بعشر شواهد في تخليص الشواهد، وبأربعة شواهد في مغني اللبيب، كما احتج الفارسي بشعره في أغلب كتبه؛ فاحتج بخمسة شواهد له في كتابه الشعر، وبشاهدين في المسائل البغداديات، وبشاهدين في المسائل الشيرازيات، وبشاهدين في المسائل البصريات، وبثلاثة شواهد في كتاب الحجة. وقد فصلت القول في عدد مرات احتجاج النحويين بشعر النمر، ونسبتهم الشعر له، أو ذكره غير منسوب في ملحق خاص في آخر الدراسة. ومنه تظهر أهمية شعره، وشهرته، وحرص النحاة جميعاً على الاحتجاج به، ونسبته إليه لتتأكد صحة القاعدة المستنبطة منه، فلا يطعن فيه عند بعضهم بأن قائله مجهول.

ومن خلال دراسة هذه الشواهد يمكننا أن نبرز ما يلي:

أولًا: كل الشواهد المدروسة مُتّفَقٌ على نسبتها للنمر بن تولب، وكلها ورد في ديوانه، باستثناء شاهد واحد فقط، هو قوله:

أعاذلَ قُولي ما هَوِيتِ فَأَوِّبي كثيراً أرى أَمْسَى لديكِ ذنوبي

فقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في تخليص الشواهد، وذكر الأبيات التي جاءت بعده في القصيدة، ومع أن القصيدة موجودة في الديوان، فقد خلت من هذا البيت الشاهد.

ثانيًا: تكررت بعض الشواهد أكثر من مرة، فالشاهد الواحد قد يحتوي على أكثر من مسألة نحوية، وهذا يدل على ثراء شعره لغوياً، فوجدنا شاهداً واحداً على ثلاث مسائل نحوية، وهو قوله:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لنا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

حيث جاء شاهداً على الابتداء بالنكرة، وحذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ، واستعمال اللام في مقابلة (على).

ووجدنا ستة شواهد، يشتمل كل منها على مسألتين نحويتين، هذه الشواهد هي:

١ أعاذلَ قُولي ما هَوِيتِ فَأوِّبي كثيراً أرى أَمْسَى لديكِ

وقد جاء شاهداً على: زيادة (أمسى)، وتوسط (رأى) القلبية بين المفعولين وإعمالها.

٢ شَهِدتُ وَفاتُوني وَكُنْتُ حَسِبْتُنِي فَقِيراً إلى أَنْ يَشْهَدوا وَتَغِيبي

وقد جاء شاهداً على: استعمال (حسب) لليقين، ومجيء الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد.

٣ لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ وَإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي

وقد جاء شاهداً على: نصب الاسم ورفعه في باب الاشتغال، وزيادة الفاء.

٤ فَلَمّا رَأَتْهُ أُمّنا هانَ وَجْدُها وقالت: أَبُونا هكذا سَوْفَ يَفْعَلُ

وقد جاء شاهداً على: مجيء خبر المبتدأ جملة مصدرة بـ(سوف)، وتقديم ما بعد (سوف) عليها.

٥ دَعانِي العَذارى عَمّهُنّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعى بِهِ وَهْوَ أَوّلُ

وقد جاء شاهداً على: استعمال (خال) لليقين، ومجيء الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد.

٦ فَإنّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبا وَيَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقاهُ كِلانا

وقد جاء شاهداً على: إضافة (كلا) إلى الضمير (نا)، والعطف على الضمير المنصوب.

ثالثًا: بلغت جملة الشواهد التي لا اختلاف في روايتها، أو فيها اختلاف لا يؤثر على موضع الشاهد خمسة عشر شاهداً، ومن ثَمّ فالأحكام المترتبة عليها صحيحة اتفاقًا.

رابعًا: بلغت جملة الشواهد التي اختلفت روايتها اختلافًا يؤثر على الاستشهاد، بحيث لا يكون في الرواية الأخرى موضع الشاهد أربعة شواهد فقط، وأحكامها صحيحة على الأرجح على رأي الأكثرية التي تجيز الاحتجاج بما تعددت روايته، هذه الشواهد هي:

١ وَإِذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فارْجُ الغِنَى وَإِلى الذي يُعْطِي الرَّغائِبَ فارْغَبِ

فهذا شاهد على الجزم بـ(إذا)، وفي رواية: (ومتى تصبك) فلا شاهد فيها.

٢ وَقَالَتْ: أَلا يا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ: سَمِيعًا فَانْطِقِي وَأَصِيبِي

شاهد على حذف المنادى قبل فعل الأمر، وفي رواية: (ألا فاسمع)، فلا شاهد فيها.

٣ قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي ويَمْنَعُنِي صَوْتُ السِّباعِ بِهِ يَضْبَحْنَ والهامِ

شاهد على مجيء الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد في غير الأفعال القلبية، وفي رواية: (قد بِتُّ أحرسه) فلا شاهد فيها.

٤ ألا ياليتني حَجَرًا بِوادٍ أقامَ وليتَ أُمِّي لم تَلِدْني

شاهد على نصب الاسم والخبر بـ(ليت)، وفي رواية: (ياليتني حَجَرٌ) فلا شاهد فيها.

خامسًا: ورد شاهدٌ واحدٌ له روايتان، كل منهما تصلح شاهداً، وهو قوله:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي

فهذه الرواية شاهد على نصب الاسم في باب الاشتغال إذا وقع بعد حرف الشرط، وفي رواية (إن منفسٌ) بالرفع، فتكون شاهداً على وقوع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط في باب الاشتغال، وقد اختلفوا في توجيه الرفع على ما هو مبين في الدراسة[1].

سادسًا: جاءت بعض شواهد النمر بن تولب مطردة مع القاعدة النحوية[2]،وأكثرها غير مطرد مع القاعدة، مما أثار نقاشًا حولها، فتعددت حولها الآراء والتخريجات، مما كان له أثر في إثراء الدراسات النحوية واللغوية.

بقي أن أشير إلى أن ما أثبتُّه من شواهد للنمر بن تولب هو ما احتج به النحويون، وورد في كتبهم، وإلا فإن شعره كله يحتج به، وكل بيت قاله يصلح شاهداً على قواعد النحويين المطردة.

وختامًا أدعو الله عز وجل أن أكون قد وُفِّقت فيما قدمت، إنه حسبي ونعم الوكيل.

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

[1] انظر: المسألة الحادية عشرة.

[2] انظر المسائل: التاسعة، والحادية عشرة (رواية نصب "منفسًا")، والسابعة عشرة.

ملحق رقم (١)

شواهد النمر بن تولب النحوية

١	وَإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فارْجُ	وَإلى الذي يُعْطِي الرَّغائِبَ
٢	أعاذلَ قُولي ما هَوِيتِ فَأوِّبي	كَثيراً أرى أمْسَى لديكِ
٣	وَقَالَتْ: أَلا يا اسْمَعْ نَعِظْكَ	فَقُلْتُ: سَمِيعًا فَانْطِقِي وَأَصِيبِي
٤	شَهِدْتُ وَفاتُوني وَكُنْتُ	فَقِيراً إلى أنْ يَشْهَدوا وَتَغيبي
٥	تُواعِدُني رَبِيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ	لَأُهْلِكَها وَأَقْتَنِيَ الدَّجاجا
٦	يُهِينُونَ مَنْ حَقَّرُوا سَيْبَهُ	وَإنْ كانَ فِيهِمْ يَفِي أَوْ يَبَرّ
٧	فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لنا	وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ
٨	ظَهَرَتْ نَدامَتُهُ وَهانَ بِسُخْطِهِ	شَيْئًا على مَرْبُوعِها وَعِذارِها
٩	وَلَقَدْ شَهِدْتُ إذا القِداحُ	وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مُوقَدَ نارِها
	عُنْ ذاتِ أَوْلِيَةٍ أُساوِدُ رَبَّها	وَكَأَنَّ لَوْنَ المِلْحِ فَوْقَ شِفارِها
١٠	لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ	وَإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ
١١	وَقَوْلِي إذا ما أَطْلَقُوا عَنْ	تُلاقُونَهُ حَتى يَئُوبَ المُنَخَّلُ
١٢	فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمُّنا هانَ وَجْدُها	وقالت: أَبُونا هكذا سَوْفَ يَفْعَلُ
١٣	دَعانِي العَذارى عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي	لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ
١٤	سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ	وَإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما
١٥	لُقَيْمُ بنُ لُقْمانَ من أُخْتِهِ	فكان ابنَ أُخْتٍ لَهُ وَابْنَما
١٦	فَإنَّ المنيَّة مَنْ يَخْشَها	فَسَوْفَ تُصادِفُهُ أَيْنَما
١٧	قَدْ بِتُّ أَحْرُسُني وَحْدي	صَوْتُ السِّباعِ بِهِ يَضْبَحْنَ
١٨	فَإنَّ اللهَ يَعْلَمُني وَوَهْبا	وَيَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقاهُ كِلانا

١٩ عَلِقَتْ لَوًا تُكَرِّرُهُ إِنّ لَوًا ذاكَ أَعْيانا

٢٠ ألا ياليتني حَجَرًا بِوادٍ أقامَ وليتَ أُمّي لم تَلِدْني

ملحق رقم (٢)

عدد مرات الاحتجاج بشعر النمر بن تولب في كتب النحاة

مسلسل	النحوي[١]	الكتاب	عدد الأبيات التي احتج بها مع نسبتها للنمر	عدد الأبيات التي احتج بها مع عدم نسبتها
١	سيبويه	الكتاب	٣	-
٢	الفراء	معاني القرآن	-	١
		المذكر والمؤنث	-	١
٣	أبو عبيدة	مجاز القرآن	١	-
٤	الأخفش	معاني القرآن	-	٣
٥	ابن قتيبة	أدب الكاتب	٢	-
		المعاني الكبير	٤	-
٦	المبرد	المقتضب	-	٢
		الكامل	١	-
٧	الأخفش الأصغر	الاختيارين	٤	-
٨	أبو جعفر النحاس	إعراب القرآن	-	١
٩	الزجاجي	الجمل	-	١
١٠	أبو علي	الشعر	٥	-

[١] مرتبين بحسب تواريخ وفياتهم

	الفارسي			
		الحجة	-	٣
		المسائل البغداديات	١	١
		المسائل البصريات	١	١
		المسائل الشيرازيات	١	١
١١	ابن جني	الخصائص	-	١
		المنصف	-	١
		سر صناعة الإعراب	-	١
١٢	الأعلم الشنتمري	تحصيل عين الذهب	٣	-
١٣	ابن الشجري	أمالي ابن الشجري	٣	-
		مختارات شعراء العرب	٣	-
١٤	أبو البركات الأنباري	الإنصاف في مسائل الخلاف	-	١
١٥	ابن مضاء	الرد على النحاة	-	١
١٦	العكبري	اللباب	-	١
١٧	ابن يعيش	شرح المفصل	٣	١
١٨	ابن الحاجب	أمالي ابن الحاجب	-	١
١٩	ابن عصفور	ضرائر الشعر	٥	-
٢٠	ابن مالك	شرح التسهيل	٢	٦
		شرح الكافية الشافية	٣	٣
		شواهد التوضيح والتصحيح	-	١
٢١	ابن الناظم	شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك	٢	٣
٢٢	الرضي	شرح الرضي على الكافية	-	٢
٢٣	ابن أبي الربيع	البسيط في شرح جمل الزجاجي	-	٢

٢٤	المالقي	رصف المباني	-	٢
٢٥	المرادي	شرح التسهيل	-	٥
		الجنى الداني	-	٢
٢٦	أبو حيان الأندلسي	ارتشاف الضرب	-	٧
		التذييل والتكميل	٣	٩
٢٧	ابن هشام	تخليص الشواهد	٨	٢
		مغني اللبيب	-	٤
٢٨	ابن عقيل	المساعد على تسهيل الفوائد	١	٣
		شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك	-	٢
٢٩	العيني	المقاصد النحوية	٧	-
٣٠	الشيخ خالد الأزهري	شرح التصريح على التوضيح	١	-
٣١	السيوطي	شرح شواهد المغني	٦	-
		الأشباه والنظائر	١	٢
		همع الهوامع	-	٤
٣٢	عبد القادر البغدادي	خزانة الأدب	٧	-
		شرح أبيات مغني اللبيب	٨	-

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطة:

١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، نسخة مصورة عن دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، تحت رقم ٦٢ نحو.

ثانيًا: المطبوعة:

١- الاختيارين للأخفش الأصغر على بن سليمان (ت٥٣١٥)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤- ١٩٨٤ م .

٢- أدب الكاتب لابن قتيبة، أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت٥٢٧٦)، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د.ت).

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (أثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨٥-١٩٩٨م.

٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٥- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٦- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

٧- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، مايو ٢٠٠٢م .

٨- الأغاني للأصفهاني، أبي الفرج علي بن الحسين، (ت٣٥٦هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، د. إبراهيم السعافين، أ. بكر عباس، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م.

٩- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.

١٠- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب لابن السيد البطليوسي، أبي محمد عبد الله بن محمد (ت٥٢١هـ)، تحقيق أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

١١- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل- بيروت، ودار عمار- عمان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٢- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلوي، (ت٥٤٢هـ) تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٣- الأمالي لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).

١٤- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، أبي العباس أحمد بن محمد التميمي النحوي، (ت٥٣٢هـ)، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٥- الأنساب للسمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب

الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠ه – ١٩٦١م.

١٧- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨م.

١٨- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي حققه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، ت٦٨٨هـ)، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٢٠- البيان والتبيين للجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر، (ت٢٥٥ه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.

٢١- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

٢٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري،جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف، (ت٧٦١ه)، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٢٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١.

٢٤- التمثيل والمحاضرة للثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت٤٢٩ه)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

٢٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، (ت ٧٧٨ه)، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٦- تهذيب اللغة للأزهري (أبي منصور محمد بن أحمد، ت٣٧٠هـ)، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام هارون، ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٧- جمهرة اللغة لابن دريد (أبي بكر محمد بن الحسن، ت٣٢١هـ)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٨- الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت٣٤٠ه، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي، علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد، طبعة مصر، ١٨٧٧م.

٣١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، القاهرة، (د. ت).

٣٢- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، (ت١٢٣٠ه)، صححه إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، دار الطباعة العامرة، القاهرة، ١٣٠١ه.

٣٣- حاشية الشُمُنّي (الإمام تقي الدين أحمد بن محمد) المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية بمصر، ١٣٠٥ه.

٣٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣٥- حاشية ياسين بن زين الدين العليمي على شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، ط٢، ١٣٢٥هـ.

٣٦- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، للفارسي (أبي علي الحسن بن عبد الغفار، ت٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، ومراجعة عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٤م.

٣٧- الحيوان للجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر، (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مصطفى الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٦٥م.

٣٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت١٠٩٣ هـ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٩- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ج١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م) ، ج٢، ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م) .

٤٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت) .

٤١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٤٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (أحمد بن يوسف، ت٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).

٤٣- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، ت ٢٧٥هـ، تحقيق د. أنور عليان أبو سويلم، د. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٤- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي، ت١١٧هـ) شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، تحقيق د. عبد القدوس صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م.

٤٥- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، (د .ت).

٤٦- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

٤٧- ديوان القَتّال الكلابي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٩م.

٤٨- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

ديوان النمر بن تولب = شعراء إسلاميون

٤٩- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، (د.ت).

٥٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الثناء محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش شهاب الدين الآلوسي، تصحيح السيد محمود شكري الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، (د .ت).

٥٢- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤ هـ) تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، (د .ت).

٥٣- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٥٤- سمط اللآلئ المحتوي على اللآلئ في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري الأوْنَبِي، مضاف إليه ذيل اللآلئ في شرح أمالي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٦م.

٥٥- شرح أبيات سيبويه للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، نشر عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٦م.

٥٦- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت١٠٩٣ه)، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٩٨٨م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (أعلى حاشية الصبان) = حاشية الصبان

٥٧- شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسيّ، ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هَجَر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٨- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ٢٠٠٦م.

٥٩- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، ت٩٠٥ه، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م.

٦٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) المسمى بالشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح .

٦١- شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، ت٨٢٨ هـ، تصحيح وتعليق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٦٢- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١٩٩٦،٢م.

٦٣- شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٢٢هـ.

٦٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٥- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، ت٦٧٢هـ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.

٦٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،٢٠٠٨م.

٦٧- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٦٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشَّلَوْبِين، أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت٦٥٤هـ)، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م .

٦٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٧٠- شعر عمرو بن شأس الأسدي، د. يحيى الجبوري، دار القلم، ط٢، ١٩٨٣م.

٧١- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٧٢- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، (د.ت).

٧٣- شعراء إسلاميون، د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٤م.

٧٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣ه .

٧٥- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٧٦- الصناعتين، الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٢م.

٧٧- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.

٧٨- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، (ت٢٣١ه)، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ١٩٨٠م.

٧٩- الكامل للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ)، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (د .ت).

٨٠- كتاب الكُتّاب لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٨١- الكتاب لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، ت حوالي ١٨٠ه) تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت٦١٦ه، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٨٣- لسان العرب لابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٨٤- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

٨٥- مجاز القرآن لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د .ت).

٨٦- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، (د .ت).

٨٧- مجمع الأمثال للميداني (أبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.

٨٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، الجزء الأول تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٤هـ -١٩٩٤م .

٨٩- مختارات شعراء العرب لابن الشجري، (ت٥٤٢ه)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٩٠- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة،(د .ت).

٩١- المخصص لابن سيده (أبي الحسن على بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

٩٢- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١ه – ١٩٨١م.

٩٣- المذكر والمؤنث للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد، (ت٥٢٠٧)، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ت).

٩٤- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، دار المدني بجدة، ط١، ١٩٨٥م.

المسائل البغداديات = المسائل المشكلة

٩٥- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠٠٤م.

٩٦- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مكتبة العاني، بغداد، (د.ت).

٩٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٩٨- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٥٤٣٧)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

٩٩- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٠٠- معاني القرآن للأخفش الأوسط، (أبي الحسن سعيد بن مَسْعَدة المجاشعي البلخي البصري، ت٢١٥هـ) تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

١٠١- معاني القرآن للفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد، ت٥٢٠٧)، الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، والجزء الثاني تحقيق محمد على النجار، والجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة على النجدي ناصف، دار السرور (د.ت) .

١٠٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ ، ت ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٠٣- معجم شواهد العربية، تأليف عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.

١٠٤- معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.

١٠٥- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٠٦- المعمرين من العرب وطُرَف من أخبارهم وما قالوه في منتهى أعمارهم، لأبي حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان، (ت٥٢٣٥)، رواية أبي روق الهمداني عنه، تصحيح السيد محمد أمين الخانجي، بقراءته على الشيخ أحمد الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٩٠٥م.

١٠٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٠٨- المفصل في علم العربية للزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢.

١٠٩- المفضليات للفضل الضبِّي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط٦، (د.ت).

١١٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، (ت٥٨٥٥)، تحقيق د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

١١١- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

١١٢- المقرب لابن عصفور، علي بن مؤمن، (٥٦٦٩)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.

١١٣- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أب عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم

مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية بالقاهرة، ط١، ١٩٥٤م، والجزء الثالث ١٩٦٠م.

١١٤- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١١٥- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، الجزءان الأول والثاني: الطبعة العاشرة، والجزء الثالث : الطبعة التاسعة، والجزء الرابع: الطبعة السابعة.

١١٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمري، تحقيق أ. رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ١٩٩٩م.

١١٧- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، (ت٧٣٣هـ)، الجزء الثالث تحقيق د. حسن نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

١١٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، (د .ت).

١١٩- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.

١٢٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.